# مقومات الاستثمار اللغوي في محافظة بورسعيد
# " تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها نموذجًا "

إعداد

الدكتور

**محمد راضي محمد الزيني**

أستاذ العلوم اللغوية المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

بكلية الآداب جامعة بورسعيد

dr.radyrady@yahoo.com

DOI: 10.21608/jfpsu.2021.70521.1068

## الملخص

يجمع عنوان هذه الدراسة بين مصطلحين – قد يُظَنُّ للوهلة الأولى أنهما متباعدان ، وهما : مصطلح ( الاستثمار ) ، ومصطلح ( اللغة ) ؛ ومن ثم فالسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن مباشرة هو : ما العلاقة التي تربط بين ( الاستثمار ) – بوصفه مصطلحًا يكثر استخدامه في حقل الدراسات الاقتصادية – من ناحية ، بمصطلح ( اللغة ) من ناحية أخرى ؟ بل إن هذا السؤال الرئيس ينبثق عنه مجموعة متتابعة من التساؤلات التي تشكل الإجابة عنها جوهر أهمية تلك الدراسة ، ومن هذه التساؤلات : هل يمكن النظر إلى اللغة بوصفها مشروعًا استثماريًا ؟ وهل النظر إلى اللغة بوصفها استثمارًا – يقبل الربح والخسارة – أمر يقلل من شأن اللغة ؟ أم هو أمر يرتقي بها ؟ والتساؤل الأكثر أهمية : كيف يمكن أن تتحول اللغة إلى مشروع اقتصادي قد يحقق أرباحًا من شأنها أن تسهم في إنعاش حركة الاقتصاد ؟

وتنهض هذه الدراسة متخذة من محافظة بورسعيد نموذجًا تطبيقيًا ، يمكن من خلاله تنفيذ هذا المشروع اللغوي الاستثماري ، وهذا الأمر في حد ذاته يثير مجموعة أخرى من التساؤلات ، وهي : لماذا محافظة بورسعيد تحديدًا ؟ وهل تمتلك محافظة بورسعيد من المقومات ما يؤهلها لتكون حقلاً تطبيقيًا لمشروع لغوي استثماري بحجم مشروع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؟ وما أنواع تلك المقومات ؟ وما أفضل السبل لاستغلال تلك المقومات في تحقيق الاستثمار بمفهومه الحقيقي ؟ والسؤال الأكثر أهمية هو : ما دور جامعة بورسعيد في الإسهام في تنفيذ هذا المشروع ونجاحه ؟

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة تلاها أربعة مباحث ، ثم خاتمة تبلور أهم نتائج الدراسة ، فثبت بمصادر الدراسة ومراجعها ، وقد تناولت المقدمةُ التعريفَ بالكلمات المفاتيح وما ارتبط بها من قضايا تنظيرية ، كما خصص المبحث الأول لدراسة العلاقة بين اللغة والاقتصاد ، مع استعراض أنواع الاستثمار اللغوي ومجالاته ؛ ومن ثم كان موضوع المبحث الثاني هو خصائص تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها و غاياته ، مع استعراض أبرز الأدلة والبراهين على أهمية الاستثمار اللغوي ، وكانت شروط الاستثمار في اللغة ومعوقاته هي موضوع المبحث الثالث ، أما آخر مباحث الدراسة فكان موضوعه أنواع مقومات الاستثمار اللغوي بمحافظة بورسعيد ، وقد أبرزت الخاتمة نتائج الدراسة ، وتضمنت بعض التوصيات .


**الكلمات المفاتيح** :(اقتصاديات اللغة ، التخطيط اللغوي ، السياسة اللغوية ، الاستثمار اللغوي ، بورسعيد).

# Language Investment in Port Said Province
# Teaching Arabic to Non-Arabic Speakers as a Model

*By*
**DR/Mohammed Rady Mohammed Al-Zeiny**
Assistant Professor of Linguistics
in the Department of Arabic Language and Literature
Faculty of Arts, University of Port Said
dr.radyrady@yahoo.com

## Summary

The title of this study combines two terms that some may see as far apart, i.e., the term "investment" and the term "language", the question that may come to mind directly is: what is the relationship between investment - as a term frequently used in the field of economic studies - on the one hand, the term language on the other? Indeed, this main question is derived from a succession of questions, the answer to which the answer is at the heart of the importance of this study, and one of these questions is: can language be seen as an investment project? Does it reduce language as an investment - accepting profit and loss - that diminish language? Or is it something that elevates her? The most important question is: how can language turn into an economic project that could make profits that would contribute to the revitalization of the economy?

This study, which is based in Port Said province as an application model, through which this investment language project can be implemented, and this in itself raises another set of questions, namely: Why the province of Port Said specifically? Does Port Said province have the ingredients to be an applied field for an investment language project the size of the Arabic language education project for speakers? And what kinds of ingredients? What are the best ways to exploit these elements in achieving investment in its true sense? The most important question is: What is the role of Port Said University in contributing to the implementation and success of this project?

***Keywords:*** Language policy, language investment, Port Said.

## المقدمة

تعد اللغة العربية ثروة قومية حقيقية ، لا تقل أهميتها – في عصر العولمة – عن ثروات أخرى مثل : البترول ، والصناعة ، والزراعة ، وغيرها من الثروات الطبيعية ، بل إنها تمثل أحد مصادر الدخل في العديد من الدول المتقدمة ؛ إذ أمست اللغة مصدرًا من مصادر الاستثمار الذي يمكن توظيفه حضاريًا وسياسيًا وفكريًا ، وقد التفت رجال السياسة ، والاقتصاديون إلى أهمية اللغة بوصفها مصدرًا لا يقل أهمية عن مصادر الاستثمار المادية المعهودة .

وجدير بالذكر أنه منذ منتصف القرن الماضي قد بدأت ثورة باتجاه تعليم اللغات وتعلمها ، وحرصت أكثر من دولة على تعليم لغتها خارج حدودها الجغرافية أو داخلها ، وفي الوقت ذاته تعليم أبنائها اللغات الأخرى ، ويشير أحد الباحثين[١] أن تعلم اللغات الأخرى غير التي ينطق بها أصحابها ، قد صار مظهرًا من مظاهر التمدن والتفوق الحضاري ، ومظهرًا من مظاهر التميز الثقافي والعلمي . كما يؤكد عبد القادر الفهري[٢] أن التعدد اللغوي قد أصبح ضروريًا ؛ لأن التواصل اللائق لاستهداف الأسواق على المستوى القاري ، أمر من شأنه خلق الامتيازات التنافسية التي انخفضت نتيجة عدد من التدابير المعيارية ؛ مما أدى إلى ضرورة التوجه نحو التعدد اللغوي .

وفي ضوء ما تقدّم يتضح أن مجال تعليم أي لغة للناطقين بغيرها يرتبط بصفة عامة بعدة مصطلحات أهمها : ( اقتصاديات اللغة ، التخطيط اللغوي ، السياسة اللغوية ، الاستثمار اللغوي ) ،وتكمن خصوصية هذه الدراسة في كونها تتخذ من ( بورسعيد ) حقلاً تطبيقيًا ؛ ومن ثم فلنا وقفة مع تلك المصطلحات .

### مصطلح : ( التخطيط اللغوي )

ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى على يد ( هوجن[٣] ) عام ١٩٥٩م ؛ إذ كان ينظر إلى التخطيط اللغوي بوصفه نشاطًا متعلقًا بالمظاهر الداخلية للغة ، هذا النشاط يمكّن الإنسان في جوانب متعددة ، منها : إعداد الكتابة المعيارية ، والنحو والمعجم لتوجيه الكتّاب ، والمتكلمين داخل المجموعة اللغوية غير المتجانسة ، في الوقت الذي تمثلت فيه المهمة الأساسية للمخطِطِ اللغوي في اختيار أنماط التدخلات ؛ بهدف ضبط اللغات الموجودة وتحسينها .

وقد أشار الدكتور المصطفى تاج الدين إلى أن مصطلح التخطيط اللغوي يقصد به البحث عن الوسائل اللازمة لتطبيق سياسة لغوية ما ؛ ومن ثم فهو يخص وضع اللسان ووظائفه في الحياة الإدارية ، والتربوية ، وفي المعاملات ، كما يخص إعداد المدونات ، والدراسات ،والمعطيات التي تخص اللسان[٤] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين هما [٥]: أن عملية التخطيط اللغوي ليست بالعملية السهلة ؛ لذا يطلق عليها أحيانًا المعالجة اللغوية Language treatment ، الأمر الثاني : أن التخطيط اللغوي يرتبط به مفهومان متكاملان ، هما : السياسة اللغوية Language policy ، والاتجاهات اللغوية Language attitudes .

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن التخطيط يعني تنفيذ السياسة اللغوية ، ووضع الخطط اللازمة لذلك ؛ بناء على المعطيات اللغوية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية ؛ ومن ثم تنفيذ تلك الخطط ؛ لتحقيق السياسة ، مثل التعليم الإلزامي باللغة القومية ، واستخدامها أداة للتواصل في شتى جوانب المعرفة والحياة ، وتنمية اللغة وتوفير المراجع اللازمة ؛ لتواكب احتياجات الناطقين بها[٦] .

ولعل في تجربة اللغة العبرية ما يفسر هذا الارتباط الوثيق بين تلك المفاهيم ؛ فالواقع اللغوي يثبت أن اللغة العبرية قد عادت بعد اندثارها ، وانحصارها – بشكل ملحوظ – ؛ نتيجة نجاح عملية التخطيط اللغوي ، هذا التخطيط الذي تضطلع به – عادة – كيانات متخصصة ، ومؤسسات ، وأكاديميات ، وأحيانًا أخرى الأفراد أنفسهم [٧]. وهنا تتجلى أهمية التخطيط اللغوي ؛ حيث تشير الدراسات إلى أن معظم الوافدين إلى فلسطين المحتلة كانوا يجهلون العبرية ، إلا أن التخطيط اللغوي عمل على جعل هذه اللغة رسمية ، يرتبط بها كل من يعمل في السلطة أو الحكومة ، وكذا المؤسسات التعليمية والإعلامية والأعمال ، وذلك مع إزاحة مازالت مستمرة للغة العربية [٨].

## مصطلح : ( السياسة اللغوية ) :

من أبرز التعريفات التي تناولت مصطلح ( السياسة اللغوية ) ، ما طرحه الدكتور محمود إسماعيل صالح ، بأنه : ( قرار تتخذه أمه أو مؤسسة ما ؛ للتعامل مع اللغة أو اللغات التي يستعملها شعب أو مجتمع ما ، مثل اتخاذ اللغة العربية الفصحى أداة للتعلم والإدارة والتواصل الرسمي بين أفراد المجتمع[٩] ) .

وتؤكد الدراسات أن مسؤولية رسم السياسات اللغوية تقع على عاتق الحكومات والدول ؛ وذلك انطلاقًا من النظر إلى السياسة اللغوية باعتبارها ( مجموعة من الاختيارات الواعية ، والمواقف الرسمية ، التي

تتخذها الدول والحكومات في شأن العلاقة بين لسان ما ، أو ألسنة ما ، والحياة الاجتماعية ... ، أو بصيغة أخرى هي عبارة عن تعامل أجهزة الدولة مع اللسان أو الألسنة المستعملة داخل كيانها ، وهي مواقف تكون إما إهمالاً ظاهره خُطَبٌ وقرارات لا تزيد عن تنميقها وتحبيرها على الورق ، أو تكون رعاية تُدعم بسن القوانين التي تحرص على تنفيذها ، أو تمويل برامجها )[١٠] .

ومن الواضح أن التخطيط اللغوي ، والسياسة اللغوية وجهان لعملة واحدة ، لا ينفصمان عن بعضهما البعض ؛ بل يتداخلان معًا ، ويسير كل منهما في ضوء الآحر ؛ إذ لا يشترط التتابع بينهما ؛ يؤكد ذلك الدكتور محمود إسماعيل صالح بقوله: ( قد تكون السياسة نتيجة للتخطيط المدروس ؛ كي تكفل نجاحها ، وعند اتخاذ السياسة يستمر التخطيط اللازم ؛ لتنفيذ تلك السياسة في الواقع العملي ،والحياة اليومية ؛ فبقدر جودة التخطيط ، والتنفيذ السليم للخطط ، يكون نجاح السياسة اللغوية )[١١] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء التخطيط الإستراتيجي لرؤية الدولة " مصر ٢٠٣٠م " ، يجب أن تتبوأ اللغة مكانتها التي تستحقها ، وتتجاوز حدود النظرة إلى اللغة من مجرد كونها وسيلة للاتصال أو التواصل بين الأفراد ، والجماعات ، بل والدول ، إلى حيز أكثر شمولية وعمقًا ، حيز يَعتَبِر اللغة مصدرًا من مصادر الدخل ؛ ومن ثم يجب أن تتبنى الدولة بأجهزتها ومؤسساتها المعنية ، عملية التخطيط ، ورسم السياسة اللغوية المناسبة ، والتي تحقق رؤية الدولة المستقبلة .

ولعله من الضروري أن تعرض الدراسة –على عجالة – بعض التجارب الناجحة لجهود بعض المؤسسات والجهات التي كان لها سياسة لغوية والتزمت بتنفيذها ، وفقًا للخطط المرسومة لها ، والتي أعدتها الحكومات بدقة ، ونفذتها المؤسسات والهيئات بنجاح ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :

النموذج الأول : المملكة العربية السعودية : فقد حققت حكومة المملكة تقدمًا ملموسًا في مجال التخطيط اللغوي ، ورسم السياسات اللغوية عامة ، وفي مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها خاصة ، وقد ترجمت بعض المؤسسات والهيئات لديها هذا التقدم على أرض الواقع ؛ فعلى سبيل المثال فقد خطا ( مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ) ، خطوات واسعة في سبيل العناية باللغة العربية ، من خلال تنفيذ رؤية سياسة لغوية محددة ، هدفت إلى زيادة أعداد الناطقين بالعربية من غير الناطقين بها ، ومن مظاهر عناية المركز باللغة ، وتنفيذ سياسة الحكومة في هذا الصدد ما يأتي :

- أولاً : أصدر المركز كتابه الموسوم بـ ( اتجاهات السياسة اللغوية ) ، وهو من تأليف أ .د. محمود فهمي حجازي " رحمه الله " ، وقد وقع هذا الكتاب في أربع وستين صفحة ، قدم خلالها رؤية منهجية لخبرات وتجارب متعددة في السياسة اللغوية في دول أوربية وآسيوية .
- ثانيًا : أصدر المركز كتيّبًا بعنوان : ( السياسة اللغوية والتخطيط " مسار ونماذج " ) ، وهو من تأليف أ.د. عبد القادر الفاسي الفهري ، وقد وقع في ثمانين صفحة ، تناول خلالها مباحث التخطيط اللغوي ، والسياسة اللغوية ، متخذًا من دول الخليج العربي نموذجًا .
- ثالثًا : أصدر المركز كتيّبًا عنوانه :( التخطيط اللغوي والأمن اللغوي ) ، وهو من تأليف أ.د. عبد السلام المسدي ، وقد وقع في خمس وأربعين صفحة ، تناول فيها المؤلف أبعاد العلاقة بين التخطيط اللغوي من ناحية ، وبين السياسة اللغوية من ناحية أخرى .

ولا شك أن تلك النماذج لا تمثل إلا عينة بسيطة تعكس مدى عناية المركز بمجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية فحسب ، ومن يطالع إصدارات المركز ؛ يتيقن من تلك الجهود التي حققها المركز في ضوء السياسة اللغوية التي يسير في ضوئها[١٢] .

النموذج الثاني : المملكة المتحدة : فقد قدمت جامعة كامبردج مرجعًا موسوعيًا يعد من المراجع الرائدة التي تعكس مدى عناية الحكومات برسم السياسات اللغوية ، ومدى التزام المؤسسات والهيئات بتفيذها ، موسوعة ( السياسة اللغوية ) ، والموسوعة من تحرير اللساني الشهير " برنارد سبولسكي " ، وقد جاءت الموسوعة في ست وخمسين وسبعمائة صفحة ، صدرت عن جامعة كامبرديج في عام ٢٠١٢م ، وتكمن أهمية تلك الموسوعة في كونها أول عمل مرجعي ، ومؤلف شمولي شارك في تأليفه ستة وأربعون باحثًا ، طرحوا من خلاله رؤية الدولة وخطتها الاستراتيجة للعناية باللغة ، كما عرضوا العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة اللغوية .

الجدير بالذكر أن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، قد تبنى ترجمة هذا الكتاب المهم ترجمة متميزة ، ونقله إلى العربية ؛ للإفادة من المحتوى العلمي والتجارب الدولية في هذا المجال الخصب .

وهناك مؤسسات وهيئات أخرى ، لا يتسع المجال للوقوف عند جهودها ، نذكر منها :

- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

- مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث ، بدبي .
- مركز البابطين الخيري للتراث والثقافة ، بالكويت .

ويجب التنويه هنا أن تلك المؤسسات المرموقة ، رغم كل الجهود التي تبذلها في مجال الاستثمار اللغوي ، إلا أنها مؤسسات غير هادفة للربح ، وأن ما تنفقه على مشروعاتها عامة ، واستثمارها في مجال اللغة خاصة ، يهدف إلى التنمية البشرية وبناء الإنسان في المقام الأول .

**مصطلح : ( اقتصاديات اللغة )**

ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى عام ١٩٦٥م عند ( مارشال [١٣]) ، الذي انشغل بالتساؤل عن الأنظمة التواصلية الأكثر صلاحية لتحقيق الهدف . ولعل الدكتور أحمد عفيفي[١٤] كان دقيقًا في توصيف طبيعة هذا المصطلح – أعني اقتصاديات اللغة – ؛ حيث يشير إلى أنه مصطلح يراد به : كيف أصبحت اللغة وسيطًا تجاريًا مهمًا ، وتكون سببًا في نجاح الصفقات ، أو فشلها ، أي أنه مصطلح ينظر إلى اللغة بوصفها الوسيط التجاري الفاعل الذي يقرب المسافات بين البائع والمشتري ؛ ومن ثم كان اهتمام الدول الاقتصادية الكبرى بتعليم اللغات الأخرى ، وخاصة العربية ، التي مهدت الطريق وجعلته مفروشًا بالثراء أمام تلك الدول الكبرى ، مثل : الصين ، وكوريا ،واليابان ،وأمريكا .

**مصطلح ( الاستثمار اللغوي )**

بالوقوف – سريعًا – عند المعنى اللغوي لكلمة ( الاستثمار ) ؛ نجد تقاربًا ملحوظًا بين المعنيين ( اللغوي والاصطلاحي ) ؛ فقد دارات الكلمة داخل المعاجم في الدلالة على معاني الكثرة ، والنماء والزيادة ؛ إذ إنها كلمة مشتقة من قولنا : أثمر الرجل ماله إذا نماه ، واستثمار المال نماؤه ، وأثمر الشجر : خرج ثمره[١٥] .

أما في الاصطلاح ، فيقصد بالاستثمار في معناه العام : تنمية موارد قطاع معين ، وتطويرها إلى أن تتحقق الأهداف والعوائد المرجوة ، وفقًا لشروط وضوابط موضوعة مسبقًا ، ومتعارف عليها[١٦] .

وحينما ننتقل بالاستثمار إلى حقل اللغة ؛ ففي هذه الحالة يكون المقصود بالاستثمار اللغوي – وفقًا لأبسط التصورات هو : نشاط اقتصادي موضوعه اللغة ، أو بصيغة أخرى : هو عبارة عن الممارسات التجارية والمالية والاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعًا لها .

وهنا لابد من الإشارة إلى مفهوم الاستثمار وفقًا لما حدده رجال الفقه والدين ، فيما تناولوه تحت اسم ( الاقتصاد الإسلامي ) ؛ حيث عرفه الدكتور أحمد مصطفى عفيفي بقوله : ( المقصود بالاستثمار في الإسلام هو تشغيل المال لزيادة الإنتاج ، والاستزادة من نعم الله ؛ وذلك لتحقيق أهداف مالية ، واقتصادية ، واجتماعية )[١٧] .

كما عرّفه الدكتور شوقي أحمد بقوله : ( هو جهد واع ورشيد ، يبذل في الموارد المالية ، والقدرات البشرية ، بهدف تكثيرها ، وتنميتها ، والحصول على منافعها وثمارها )[١٨] .

وهنا يسجل الباحث – قبل أن يحدد تصوره لمفهوم الاستثمار اللغوي – ملحوظتين حول ما ورد في أدبيات الاقتصاد الإسلامي حول مفهوم الاستثمار ، الملحوظة الأولى : أن مفهوم الاستثمار – كما تصوره الفقهاء لا يشترط أن يقتصر على تحقيق المنفعة المادية ، بل قد تتحقق من ورائه منافع أخرى ، مثل المنافع الاجتماعية ، وهي ما تم ذكره بالفعل في تعريف الدكتور عفيفي سالف الذكر .

الملحوظة الثانية التي يسجلها الباحث هنا ، هي : أنه في ظلال التصور الإسلامي لمفهوم الاستثمار ؛ فإنه يتحقق لدينا مفهومًا جديدًا للربح والخسارة ، أعني أنه عندما تكون السلعة الرائجة هي اللغة ، ويكون المستهدف هو الإنسان بفكره ومعرفته وعقله ، فإن مفهوم الربح يتمثل في أبعاد معنوية أكثر منها مادية ، وفي الوقت ذاته فإن تلك المنافع المعنوية ، لا تقل أهمية عن المنافع المادية ؛ لأنها منافع تتعلق بالنهوض بالعلوم والآداب ، والتنمية البشرية على مستوى الفكر والعلم ، واكتساب اللغة هو في جوهره اكتساب للثقافة ، ويتحول مفهوم الخسارة المادية إلى خسارة معنوية ، لا تقل في خطورتها وآثارها السلبية عن الخسارة المادية ؛ لأن الخسارة قد تكون خسارة في الهوية والانتماء والشعور باليأس والإحباط والتأخر عن ملاحقة التقدم .

وهنا أوافق من رأى أن برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية ، لازالت بعيدة عن وضع الإنسان في الرتبة المستحقة ، بوصفه وسيلة قادرة على التغيير ، ووسيلة لها فاعليتها ،وتقاس تلك الفاعلية بقدر ما تحدثه من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي ، ... والاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك ، وتشييد مصنع فحسب ، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان [١٩].

وفقًا لما تقدم ، وفي ضوء القراءات في اقتصاديات اللغة ، والتخطيط اللغوي ، والسياسة اللغوية ، يمكن أن يضع الباحث تصوره حول مفهوم ( الاستثمار اللغوي ) على أنه : عملية تحويل اللغة

من مجرد كونها وسيلة للتواصل والتفاهم بين الأفراد والجماعات ، وكونها رمزًا للهوية والانتماء ... إلخ ، إلى النظر إليها باعتبارها سلعة رائجة يمكن الإفادة منها في تحقيق مكاسب متنوعة ، منها المكاسب المادية التي قد تسهم في إنعاش اقتصاد المؤسسات والهيئات ، ومنها المكاسب المعنوية التي يظهر أثرها على فكر الإنسان ، ومعرفته ، وثقافته ، وعلاقاته الاجتماعية ، وهي عملية تسير وفق خطط مسبقة ، وسياسات محكمة ، تقع مسؤولية إعدادها على عاتق الدولة ومؤسساتها ، أو أفراد لهم تأثير في توجيه القرار نحو مصالح الدولة .

## مصطلح ( بورسعيد ) :

بورسعيد اسم مركب من لفظين : (Port ) ، ومعناها : ميناء ، و (Said) ، وهو حاكم مصر إبان منح امتياز حفر قناة السويس إلى فرنسا [٢٠]. وهي مدينة مصرية تقع في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية ، على رأس قناة السويس ، وساحل البحر الأبيض المتوسط ، عند تقاطع الطرق التاريخية بين الشرق والغرب ، على خط طول ١٦/٣١ شمالاً ،وعلى خط العرض ٣٢/ ١٨ ، وتعد المحافظة الوحيدة في جمهورية مصر العربية التي تجمع أرضها بين قارتي آسيا وإفريقيا ؛ فتقع معظم المدينة على الضفة الغربية للقناة ، وهو جزء من قارة إفريقيا ، ويقع جزء من أرضها على الضفة الشرقية للقناة ، وهي مدينة بورفؤاد ، التي جزء من قارة آسيا[٢١] .

## المبحث الأول

## العلاقة بين اللغة والاقتصاد ، و أنواع الاستثمار اللغوي ومجالاته

### المطلب الأول

### العلاقة بين اللغة والاقتصاد

إذا كان التساؤل الرئيس في هذه الدراسة هو : ما العلاقة التي تربط بين الاستثمار – بوصفه مصطلحًا يكثر استخدامه في حقل الدراسات الاقتصادية – من ناحية ، بمصطلح اللغة من ناحية أخرى ؟ فإن الواقع اللغوي في ظل عصر العولمة يثبت[٢٢] – بما لا يدع مجالاً للشك – أن أهمية اللغة في العصر الحديث لم تعد تتوقف على صناعة الهوية ، وغرس روح الانتماء إلى الوطن ، كما لا تتوقف أهمية اللغة عند كونها وسيلة تواصل فاعل بين الشعوب ، أو طريقًا مهمًا لنقل الثقافة والحضارة ، أو نقل الأفكار والمشاعر للآخر ، كذلك لم تتوقف أهمية اللغة في معترك الصراعات السياسية والدينية والاجتماعية ؛ إذ ظهرت في العصر الحديث أطر جديدة تربط بين اللغة من ناحية ، وبين كل من السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ... إلخ من ناحية أخرى ؛ مما يعني أننا أمسينا أمام أهمية كبيرة للغة ، في الوقت الذي وجدنا فيه أنفسنا أمام عوامل اقتصادية كبرى ، تحدث تطورًا لغويًا لا حدود له ؛ وهو ما يؤكد وطيد الصلة بين الاقتصاد واللغة .

ليس معنى ذلك – كما يرى الباحث – أن العلاقة بين اللغة والاقتصاد علاقة مستحدثة ، يقتصر ظهور الارتباط بينهما على عصر العولمة ، وأنما يثبت تاريخ العرب وآدابهم أن تلك العلاقة تضرب بجذورها إلى أعماق التاريخ ؛ والدليل على صحة ذلك أن أشهر أسواق العرب التي كانوا يعدون لها العدة ، لم تكن اللغة بمنأى عنها ، بل إن اللغة كانت محورًا رئيسًا ، وغاية كبرى في تلك الأسواق ، وتجلت مظاهر العناية بها فيما تغنت به أفواه فحول الشعراء ، وعمالقة الأدب وفنونه المتنوعة ، بل كانوا يستعرضون لغتهم ، ويتباهون بفصاحتهم ، وكأن اللغة سلعة رائجة ، يحققون بها مكاسب معنوية ، تفوق أي مكاسب مادية يمكن تحقيقها .

أما طبيعة عصر العولمة فقد وطدت العلاقة بين اللغة والاقتصاد ، بل خرجت بتلك العلاقة من حيز الجانب المعنوي ، إلى حيز الجانب المادي ؛ وقد أكد الدكتور عبد القادر الفهري ذلك بقوله : ( توطدت العلاقة بين اللغة والاقتصاد في عالم اليوم أكثر مما سبق ؛ لأن اللغة أداة إنتاج ، وتبادل ، وتنمية ،

وصناعة ، وعملة ورأسمال ، ورصيد ، وأصبح الحديث عن الأسواق اللغوية ، وتوفير السلع والخدمات اللغوية ، وعن نفادها من السوق ، وعن التقييم الاقتصادي الضروري لكل سياسة لغوية[٢٣] ) .

الجدير بالذكر أن الاقتصاديات الدولية المتحررة في العصر الحديث تقوم على الاهتمام بالاقتصاد غير المادي ، والتحرر من التقيد بمصادره التقليدية ، وتعد اللغة محورًا رئيسًا من محاور الاقتصاد غير المادي[٢٤] ؛ حيث تأكد أن التنمية البشرية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية ، كما أن أهم عنصر من عناصر الاستثمار في التنمية البشرية هو الإنسان ، وخاصة معارفه التي تقوم على اللغة العلمية والثقافية.

وفي ضوء تلك العلاقة بين اللغة والاقتصاد ؛ لم يكن غريبًا أن يتصور فلوريان كولماس الكلمة والعملة أمرين اصطلاحيين ، ويمكنهما أداء وظيفتهما بفضل تجريدهما ؛ فالأول – يقصد مصطلح ( الكلمة ) – : عبارة عن أداة تبادل السلع المعنوية ، والأخير – يقصد مصطلح ( العملة ) – عبارة عن أداة تبادل السلع المادية . بل رأى كولماس أن الكلمات مثل النقود ، كانت لها قيمة محدودة ، وأمست تعبر عن كل أنواع القيمة[٢٥] .

ويفسر الفهري تشابه اللغة بالعملة أو النقد بمبدأ : ( السيولة ) ؛ إذ يرى أنه كلما استعملت اللغة ، ارتفعت فوائدها ، وفوائد متكلميها ، وضعفت كلفتها ، واستدل الفهري على صحة تلك الرؤية بحقيقة مؤداها أن فوائد انتشار الإنجليزية لصالح الإنكوفونيين قد بلغت بليارات الدولارات ، ... كما أن اللغة والنقود يشتركان في الأسس ؛ فثروة المعرفة الإنسانية كلها تقوم على تبادل الكلمات ، ومن ناحية أخرى فإن كل كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العام [٢٦] .

وكان الدكتور عفيفي أكثر وضوحًا ، وأشد دقة ، في تفسير تلك العلاقة بين اللغة والنقود ؛ إذ اتخذ من ( الجانب الوظيفي ) ركيزة نحو تفسير تلك العلاقة ؛ فاستنادًا إلى أن النقود لا تظهر قيمتها في نفسها ، وإنما بما تؤديه من وظائف شرائية للتملك ، أو تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى لها القيمة نفسها ، أو ما ينتج عنها من شراء أو إنجاز شيء ما ؛ في الوقت الذي تقل فيه قيمة النقود إذا تم وضعها في خزينة أو مكان ما ، دون توظيفها في الإطار المخصص لمصارفها ، واستنادًا كذلك إلى أن اللغة لا تظهر قيمتها إلا بما تؤديه من وظائف ، مثل : نقل المعارف ، والتواصل ، والتفاهم ، أو الوصول إلى أفعال أو ردود أفعال ناتجة عن دلالات لغوية ، من قول أو فعل أو تغيير سلوك ؛ من ثم – كما رأى الدكتور عفيفي – فإن اللغة والنقود وجهان لعملة واحدة [٢٧].

والجدير بالذكر أن اللغة ذات سمات اقتصادية معروفة ؛ إذ تقاس أهمية اللغات بمعايير اقتصادية متعارف عليها هي : القيمة ، والمنفعة ، والكلفة ، والفائدة . ويرى مارشال أن سر المحافظة على بعض سمات اللغة ، أو التخلي عنها إنما يرجع إلى قدرة اللغة على نقل أكبر كمية من المعلومات بأقل مجهود[٢٨] .

ولا شك أن الدول التي تسعى إلى تحقيق النهضة بمفهوما الشامل ، إنما تؤمن بأن ذلك لن يتحقق إلا باستغلال الطاقات البشرية ، بوصفها غاية ووسيلة في آن واحد ؛ ومن ثم فقد شاع لدى تلك الدول مصطلح ( التنمية البشرية ) ، ذلك المصطلح الذي يمكن النظر إليه باعتباره يعني الاهتمام برأس المال البشري ، وتطوير الموارد البشرية ، اللذين يقومان على التعليم في مقابل رأس المال المادي الطبيعي [٢٩]... ، كما أن الاستثمار في اللغة يعني مباشرة الاستثمار في الإنسان والأجيال القادمة ، وضمان جودتها وتمسكها بقيمها وثوابتها ومكتسباتها ومرجعياتها وتاريخها ، ومنحها الفرصة للمنافسة في جميع الميادين مع حفاظها على هويتها . وما تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها سوى شكل من أشكال ذلك الاستثمار والتنمية البشرية ، اللذين يعنيان معًا الجودة والاتقان والإبداع والابتكار قي كل ما يتعلق باللغة من وظائف و'مال تعتمد على المهارات والقدرات[٣٠] .

فعملية إجادة اللغة العربية لغير الناطقين بها ، سواء داخل حدود أوطانها ، أو خارجها ، أمر يضمن قوة العمل القادرة على إنتاج السلع والخدمات ، و تحقيق التعامل بيسر وفاعلية مع الطرف الآخر .

ولم يكن مصطلح التنمية البشرية هو المصطلح الأوحد الذي يعكس دلالة التوجه نحو استغلال الطاقات البشرية من ناحية ، ويفسر تلك العلاقة بين الاقتصاد واللغة من جانب آخر ، وإنما كان هناك مصطلح آخر لا يقل أهمية عنه ، أعني به مصطلح ( رأس المال الفكري ) ، ذلك المصطلح الذي يعكس دلالات مهمة ، يأتي في مقدمتها تحول اللغة من مجرد كونها وسيلة للتواصل ، إلى كونها وسيلة اقتصادية بحتة ، يمكن أن تمثل مصدرًا من مصادر رأس المال ، وتشير أدبيات اقتصاد المعرفة إلى أن المراد بهذا المصطلح هو :

( الإجمالي المجتمع من المعرفة ، والمهارات ، والقدرات ، التي يمكن أن تمتلكها المنظمات ، وتوجهها نحو الإنتاج البنّاء[٣١] ) .

تلك العلاقة الثابتة بين اللغة والاقتصاد تعني في النهاية أن اللغة – وفقًا لهذا المنظور – تقوم بدورين اثنين من الناحية الاقتصادية[٣٢] :

أولهما : عندما ينظر إليها على أنها ( أداة ) في الاقتصاد ، وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأمم ؛ إذ يَعُد استعمال اللغة بمردود جيد ، وكفاية عالية أساسًا لتحقيق النمو الاقتصادي ، وضروريًا في عملية التنمية .

ثانيهما : عندما ينظر إليها على أنها صناعة وسلعة في القطاع الاقتصادي ؛ إذ تزايد دور الصناعات الثقافية وقاعدتها اللغة الوطنية في الاقتصاد العالمي تزايدًا كبيرًا جدًا .

## المطلب الثاني

## أنواع الاستثمار اللغوي ومجالاته

يمثل دخول اللغة معترك الاقتصاد نقطة تحول كبرى في تاريخ اللغة عامة ، وفي مفهوم الاستثمار – بوصفه غاية كبرى في عالم الاقتصاد – على وجه الخصوص ؛ فعلى مستوى اللغة فإن هذا المعترك الجديد الذي دخلته اللغة ، أمر من شأنه أن تصبح اللغة بؤرة اهتمام الساسة والاقتصاديين على حد سواء ؛ الأمر الذي يؤدي إلى خضوع اللغة لمجالين جديدين هما : مجال التخطيط ، والمجال الثاني هو السياسة ؛ والغاية من ذلك أن اللغة أصبحت مشروعًا اقتصاديًا يحتمل الربح ، ويحتمل الخسارة ، ومن ثم يجب تجنب احتمالات الخسارة بكل أشكالها ، ومحاولة تحقيق الربح والمنفعة من وراء اللغة .

أما على مستوى الاقتصاد ؛ فقد أمسى للاستثمار مفهوم جديد ، هذا المفهوم يباين المفهوم التقليدي المتعارف عليه ؛ وهذا ما يفسر تقسيم اللغويين أنواع الاستثمار إلى نوعين هما [٣٣]:

- الاستثمار المادي بدلالته المعروفة اقتصاديًا ، وهو تنمية رأس المال ، وتطويره ، وتشغيله ، وتدويره ، وهذا المعنى الأساسي لكلمة استثمار .
- الاستثمار اللغوي في صوره الأخرى ، ويقصد به توظيف اللغة والمعرفة والأفكار ؛ لتنمية الأفراد فكريًا ، لما فيه الخير والحق والعدل .

وفي ضوء استقلال الاستثمار اللغوي بمفهوم خاص ؛ فقد تعددت مجالاته ؛ بما يبرهن خصوبة ذلك المجال ، وأهميته للدول والمجتمعات في عصرنا الحديث ؛ إذ تنوعت المجالات التي يمكن أن تمثل

مصادر لدخل اقتصادي ملموس ، تعتني به الدول في رسم خططها المستقبلية ، والتي أمسى للتخطيط اللغوي نصيبًا مفروضًا فيها [٣٤].

وتتمثل تلك مجالات الاستثمار اللغوي في :

- مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها .
- مجال الترجمة .
- مجال السياحة.
- مجال صناعة المعجم .
- مجال الحوسبة اللغوية .

وتنهض هذه الدراسة متخذة من مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها حقلًا تطبيقيا ؛ لما لهذا المجال من أهمية كبرى سيلي ذكرها في المبحث التالي ، والآن تعرض الدراسة أنواع الاستثمار في اللغة ؛ حيث ينقسم الاستثمار في اللغة إلى نوعين هما [٣٥]:

**الاستثمار الداخلي ( المحلي ) :**

يقصد به الاستثمار داخل حدود القطر الناطق باللغة المنشود تعلمها ، فيكون تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، داخل حدود الدول والأقطار العربية ، وهي عملية لا بد أن يسبقها التخطيط ، في ضوء سياسات دقيقة ، تقع مسؤولية رسمها على عاتق المؤسسات والحكومات ، ويكون محور هذا التخطيط ، وتلك السياسة هو تطوير تعلم اللغة العربية في مراحل التعليم كافة ، بالإضافة إلى دفع الباحثين والدارسين إلى ملاحقة ركب السباق البحثي العالمي ، عبر دعمهم المستمر بالمعارف المتنوعة .

كما يعني هذا النوع من الاستثمار الداخلي ( المحلي ) أن تتبنى الدول والحكومات العربية محورة دور اللغة العربية داخل مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية ؛ بمعنى أن تلزم الدولة تلك الجهات بأن تكون مخاطباتها الرسمية المكتوبة باللغة العربية الصحيحة ؛ الأمر الذي من شأنه وجود عدد لا بأس به من المدققين اللغويين داخل المؤسسات والهيئات على اختلاف أنواعها ، وهذا الأمر متبع بالفعل في المؤسسات الإعلامية ؛ مما يسهم في حل مشكلة من المشكلات التي تواجه الخريجين ، ألا وهي مشكلة البطالة ، مما يعني أن الاستثمار في اللغة يعد أحد الحلول المتاحة لحل جانب من المشكلات المجتمعية .

وهنا تتبنى الدراسة فكرة دعوة الدول المعنية بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، والتي يمكن أن نطلق عليها ( الدول الجاذبة للاستثمار اللغوي ) ، وأقصد بها الدول التي تمتلك على أراضيها ، وداخل حدودها من المقومات ما يجذب العمالة الوافدة ، لأسباب متنوعة ، مثل دول الخليج ؛ حيث تدعو هذه الدراسة الحكومات لتولي سياسة تضمن اشتراط اتقان اللغة العربية كتابة وتحدثًا ، من أجل الالتحاق بتلك الفرص الوظيفية على أراضيها وداخل حدودها ، عبر توفير مراكز لتعليم اللغة العربية تخضع للإشراف الحكومي ؛ كي تضمن الدولة أن يكون عائدها ذا فائدة قومية ؛ لذا ستفرد الدراسة مبحثًا مستقلاً حول رصد المقومات التي تمتلكها محافظة بورسعيد – وهي منطقة جذب للاستثمار اللغوي – بوصفها منطقة جاذبة للاستثمار المادي أيضًا .

**الاستثمار الخارجي :**

يقصد به الاستثمار في اللغة العربية خارج حدود الوطن ، أو خارج حدود الدول الناطقة بالعربية ، بأن تقوم تلك الدول بإنشاء مراكز لتعليم اللغة العربية خارج أراضيها ؛ فالواقع الذي نحياه الآن يثبت أن هناك العديد من الدول التجارية العظمى لا تستطيع بحال من الأحوال الاستغناء عن الأسواق العربية ؛ إذ تمثل تلك الأسواق بالنسبة لها قوام اقتصادها ، مثل الصين على سبيل المثال ؛ ومن ثم كان وعي المستثمرين الصينيين بضرورة غزو الأسواق العربية بعمق وفاعلية ، ولن يتحقق لها هذان البعدان إلا بإجادة اللغة العربية ، وهذا ما يفسر وجود أكثر من ألف مركز لتعليم اللغة العربية داخل الصين .

وفي ضوء هذه التجربة الصينية تدعو هذه الدراسة إلى دعم مراكز تعليم اللغة العربية خارج حدود الوطن بالكوادر الأكاديمية المؤهلة ؛ لتفعيل دورها في نشر اللغة العربية وتعلمها ، وهنا تتجلى أهمية أخرى في نطاق العناية بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، وهي مد جسور التعاون بين تلك المراكز بالخارج ، وبين المؤسسات والهيئات في الداخل ، وهنا يجب تفعيل دور الملحقيات الثقافية في تنظيم آلية ذلك التعاون بين الجانبين ، وكذلك تنظيم الندوات والدورات قصيرة الأجل ؛ بغية تسليط الضوء على اللغة العربية وأهميتها .

## المبحث الثاني

## خصائص تعليم اللغة للناطقين بغيرها وغاياته ، و البراهين على أهمية الاستثمار اللغوي

### المطلب الأول

### خصائص تعليم اللغة للناطقين بغيرها وغاياته

بداية تجدر الإشارة إلى خصيصتين من شأنها استكشاف جوانب مضيئة حول غايات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وأهدافه .

**الخصيصة الأولى** : أن تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يندرج تحت إطار تعليم اللغات الأجنبية عمومًا ، إلا أنه تعليم يتميز بأمرين[٣٦] :

أولهما : أنه تعليم موجه للكبار عادة .

ثانيهما : أنه تعليم موجه لغايات محددة .

ومعنى ذلك أن وضع المتعلم وحاجاته في هذا النوع من التعليم يختلف عن وضع المتعلم وحاجاته في تعليم اللغة الأجنبية العام ؛ ومن ثم فإن تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يحقق عددًا من الغايات والأهداف منها ما يأتي :

- **غايات وأهداف ثقافية** : وتتمثل تلك الغايات والأهداف في نشر الثقافة العربية الإسلامية ؛ فالتراث العربي تراث إنساني ، ولأنه إنساني فإنه عالمي ، ولغته العربية هي وعاء هذا التراث العالمي ؛ ومن ثم فإن تعليم تلك اللغة للناطقين بغيرها ، إسهام في نشر ثقافة العرب والمسلمين ؛ ومن ثم يمكن إدراج النتاج الإنساني والتراثي للغة العربية ضمن المسوغات الحضارية التي تحقق ذلك النوع من الغايات والأهداف .
- **غايات وأهداف دينية** : يثبت التاريخ أن تعلم اللغة العربية وتعليمها لأسباب دينية خالصة كان وراء المد اللغوي العربي في القرون الماضية ، كما يثبت الواقع اللغوي في كثير من البلدان التي تضم جاليات غير عربية – كالجاليات المتواجدة بشكل كبير في دول الخليج العربي – أن أبناء تلك الجاليات يعتنقون الإسلام ، بفعل الدور الفاعل الذي تؤديه مكاتب الدعوة في تلك البلدان ، وتمثل اللغة العربية النافذة الرئيسة التي يطل منها هؤلاء على مبادئ الدين وقيمه وأسسه ؛ مما

يعني أن تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها هو الوسيلة الرئيسة لطرق باب الإسلام ، وتلك غاية لا يستهان بها ؛ ومن ثم وجب الالتفات إلى هذا المجال من مجالات الاستثمار اللغوي .

- **غايات وأهداف اقتصادية** : السؤال الذي يكشف تلك الغايات هو : ما النتائج المترتبة على إقبال الناطقين بغير العربية على تعلمها ؟ فلا شك أن هذا المجال قد يمثل رافدًا مهما من روافد الاقتصاد المحلي لتلك الدول ، فإذا فرضت المؤسسات والهيئات تعلم اللغة العربية بوصفها لغة رسمية للتعاملات والمكاتبات ؛ فحتمًا سيزداد عدد الدارسين ، مما ينعكس على خزينة الدولة ، وإنعاش اقتصادها .
- **غايات وأهداف اجتماعية** : لا شك أن التعامل مع من لا يعي لغتك أمر فيه من المشقة والعناء ما فيه ؛ مما يقلل من فاعلية التواصل الاجتماعي بين الأفراد العاملين داخل تلك المؤسسات التي تجمع بين أكثر من لسان ، بل إن تعلم اللغة لغير الناطق بها أمر يوفر الوقت والجهد ، ويضمن نجاح عملية الاتصال ؛ وهذا ما يفسر تفضيل أصحاب المؤسسات الكبرى في البلاد الجاذبة للعمالة الوافدة تشغيل الفئات المتقنة للغة العربية أكثر من غيرهم ؛ لأن غير متقني العربية قد يؤدي التعامل معهم داخل تلك المؤسسات إلى انصراف المستهلكين ، والنفور ؛ ومن ثم تكبد الخسائر .

**الخصيصة الثانية** : أن تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يعد من المشروعات التعليمية الرائدة التي يمكن استثمارها في مجال الترجمة ، بل لا يقل أهمية عن الترجمة ذاتها ، والتي أسهمت في استثمارات متعددة منها : تأسيس المكتبات ، والمدارس ، والمستشفيات ، ودور الحكمة ... إلخ ، وارتقت بفضلها اللغة العربية ، وأصبحت لغة العلوم على اختلاف فروعها[٣٧] .

وتكشف التجربة الجزائرية[٣٨] صحة ذلك الارتباط الوثيق بين المجالين ( الترجمة ، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ) ؛ إذ إن مراكز التعليم المكثف للغات بتلمسان في الجزائر الشقيق – على سبيل المثال – تخرّج كل عام مئات من الأجانب الذين يفدون من أجل تعلم اللغة العربية من تنزانيا ، والرأس الأخضر ، وزامبيا ، وغينيا ، وغيرها من الدول الإفريقية ، ومن المعلوم أن معظم هؤلاء الطلاب لغتهم الأولى هي الإنجليزية ، وأنهم مسجلون في الطب ، والهندسة المعمارية ، والإعلام الآلي ...إلخ . فهؤلاء الطلاب – على اختلاف تخصصاتهم قد استطاعوا عبر الترجمة نقل تلك المعارف المتنوعة من وإلى لغاتهم ، ولم

يتأت لهم ذلك إلا بعد تعلمهم اللغة العربية وإتقانها ؛ وهو ما يؤكد وطيد الصلة بين الترجمة ، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها .

## المطلب الثاني

## البراهين على أهمية الاستثمار اللغوي

إن تبني الدول والحكومات المشاريع العملاقة ليس بالأمر الهيّن ، خاصة تلك المشاريع التي يستدعي وجودها إنفاقًا ، وتخطيطًا ، وإعدادًا مبنيًا على سياسات واضحة وراسخة ، ومنها مشروع بحجم تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؛ ومن ثم يجب الإفادة من التجارب الفعلية التي حققت نجاحات مسبقة – على المستوى الدولي – في هذا المجال ؛ فسوق الأدلة والبراهين على نجاح مثل تلك المشروعات أمر من شأنه ازدياد قناعة الحكومات ، ومتخذي القرار بجدوى تلك المشروعات ؛ ومن ثم السعي نحو تنفيذها .

وتكشف التجارب والإحصاءات الدولية السابقة عن مدى النجاحات التي حققتها الحكومات التي تبنت تنفيذ مشروعات لغوية بالفعل ، ومن تلك التجارب والإحصاءات التي تبرهن أهمية مجال الاستثمار في اللغة عامة ، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها خاصة ما يأتي :

– أن الحكومة الكندية – على سبيل المثال – قد قامت مؤخرًا بتقييم سياسة نظامها اللغوي ، وما تقدمه من خدمات في مجال اللغة ، وحساب العائد من ورائها ؛ فكشفت الإحصاءات تخطي ذلك العائد مبلغ ٤,٢مليار دولار سنويًا [٣٩].

– تشير الإحصاءات أن كلفة مشروع مثل ( مشروع الترجمة ) في الاتحاد الأوربي ، في ظل اختيار التعدد اللغوي الرسمي الذي يتبناه الاتحاد ، قد فاقت نسبة ٤٠% من ميزانية الاتحاد ؛ وأن العائد من وراء ذلك المشروع فاق تلك النسبة بكثير .

– تم إقامة عدد من التكتلات الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، متخذة من اللغة أساسًا ورباطًا وميثاقًا ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : الكومنولث ، والفرنكوفونية ، والجامعة العربية[٤٠] ، ورغم تباين أهمية تلك الدول من الناحية الاقتصادية ، إلا أنها تشترك في اتخاذ اللغة ركيزة تجمع بين أعضاء التكتل الواحد .

– حرصت حكومات الدول التي تولي اللغة عناية خاصة بتنوع آليات الارتقاء بتعليم لغاتها ؛ فاتخذت الاقتصاديات اللغوية لدى تلك الحكومات صورًا متعددة تتمثل في[٤١] : التنمية الدينامية للغات ، وتطوير التوجهات اللغوية وسبل التخطيط ، كما حرصت على استمرارية تقييم السياسات اللغوية اقتصاديًا بصفة مستمرة ودائمة ، وأخيرًا دراسة انعكاسات اقتصاديات اللغة على الأوضاع الاجتماعية .

– تثبت التجربة التركية أن العناية باللغة أمر أساسي وحتمي ، وليس اختياريًا في كل الأحيان ؛ والدليل على صحة تلك الرؤية أنه إبّان الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أوربا عام ٢٠١٠م[٤٢] ، قد انهارت الصادرات التركية مقارنة بغيرها من صادرات دول أوربا ؛ مما دفع الحكومة التركية إلى البحث عن أسواق بديلة للأسواق الأوربية المنهارة ؛ ومن ثم كان اختيار الأسواق العربية هو الاختيار الأمثل والأوفق من أجل الترويج لتلك الصادرات الراكدة ؛ ويرجع سبب ذلك الاختيار في جوهره إلى اللغة ؛ فلم تكن اللغة العربية بالنسبة للاتراك بعيدة كل البعد ، شأنها شأن لغات أخرى يصعب معها خوض غمار أسواقها بسهولة ؛ مما يعني أن نجاح الصفقات التجارية التركية في تلك الفترة مرده إلى عنايتهم المسبقة باللغة ؛ مما دفع باقي دول الاتحاد الأوربي إلى الاقتداء بالتجربة التركية ؛ ومن ثم الالتفات إلى تعلم اللغة العربية ، من أجل غزو الأسواق العربية ، وعقد صفقات تجارية بيسر .

– حرص الحكومات على تخصيص جزءٍ كبيرٍ من ميزانياتها للتعليم عامة ، وتعليم لغاتها خاصة ، يؤيد ذلك متابعة الأرقام والإحصاءات الخاصة بهذين الجانبين في ميزانيات الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الدول التي تعني بدراسة لغاتها ، ولعل تتابع المؤتمرات والندوات الدولية في مجال تعليم اللغات لغير الناطقين بها يعد خير دليل على أهمية الاستثمار في اللغة ، كما يعكس الأمر ذاته تتابع المؤلفات المتعلقة بالسياسات اللغوية ، والتخطيط اللغوي ،واقتصاديات اللغة[٤٣] منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي ، وازديادها بشكل كبير إلى يومنا هذا .

– حرص الجاليات الإسلامية والعربية في بلاد المهجر الحفاظ على اللغة الأم لدى أطفالهم ، عن طريق محاولة استخدامها كثيرًا في المسجد ، وفي المنزل ، وفي الرحلات ، وفي مواقف الحياة اليومية ، حيث لا حاجة للغة الأجنبية [٤٤]، وذلك الحرص من تلك الجاليات إنما يعكس أهمية لغتهم الأم ، والرغبة الملحة في الارتباط بالجذور الرصينة .

– الجهود التي بذلتها – ومازالت تبذلها – المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ( الإيسسكو ) في مجال العناية بالتربية والعلوم والثقافة والاتصال في البلدان الإسلامية ، والدليل على أهمية تلك المؤسسة الشامخة – والتي اكتسبت شموخها من عنايتها باللغة العربية ، ونشر الدين الإسلامي – هو التفات أحد الباحثين إلى الدور الذي تؤديه تلك المنظمة ، وقد أفرد لها أطروحة دكتوراه عنوانها يكشف الكثير وهو[٤٥] : ( جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في نشر التعليم الإسلامي ، واللغة العربية " دراسة تقويمية " ) .

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ( ٣١٩٠) ، والذي بموجبه تم إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية المعمول بها بمقر الأمم المتحدة ، لهو خير دليل دامغ على أهمية اللغة العربية عالميًا ، وضرورة تعلمها حتى خارج حدود أوطانها ، ولغير الناطقين بها ، وهذا ما يفسر اتخاذ يوم الثامن عشر من ديسمبر من كل عام – تاريخ إصدار القرار سالف الذكر – يومًا عالميًا للغة العربية .

وفي ضوء ما تقدم تتبنى الدراسة دعوة متخذي القرار إلى ضرورة تحديد سياسة لغوية محددة ، وخطط لغوية معلنة ، ومنظمة ، سنوية أو ثلاثية أو خماسية ؛ من أجل الارتقاء باللغة العربية ،وتوسيع دائرة الناطقين بها .

## المبحث الثالث

## شروط الاستثمار في اللغة ومعوقاته

### المطلب الأول

### شروط الاستثمار في اللغة

هل اللغة في حاجة إلى العناية بها كي يتحول الاستثمار فيها إلى مشروع اقتصادي ؟ سؤال تكشف الإجابة عنه أمورًا في غاية الأهمية ؛ فمن المعلوم أن جميع الممارسات والأنشطة والمعاملات لا تتم إلا باللغة ؛ فالتعليم ذاته عملية لا تتم إلا باللغة ، وكذلك المعاملات والممارسات السياسية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية ، كلها لا تتم إلا باللغة ؛ ومن ثم فإن العناية باللغة باتت مؤشرًا لتقدم الأمم ؛ مما يعني أن العناية باللغة مطلبًا ملحًّا ، وضرورة يفرضها حوار الثقافات والحضارات ؛ مما جعل من اللغات سلعًا منها الرائج ومنها الراكد ؛ وبالتالي فإن الحقيقة المهمة التي يجب إبرازها هنا هي أن العناية باللغة – في تصور الباحث – ضرورة تصل إلى حد الواجب القومي .

والسؤال الآن : ما الشروط الواجب توافرها ، كي يتحقق الاستثمار في اللغة بنجاح ؟ وتكمن الإجابة – في تصور الباحث – من خلال المحاور الآتية :

- وضع السياسات اللغوية الواضحة والقوية ، والالتزام بالتخطيط اللغوي متنوع الأجل :

فمسألة وضع السياسات يمثل ضرورة كبرى في مجال الاستثمار في اللغة ؛ لأن وجود مثل تلك السياسات بوضوح يوفر الوقت والجهد ، ويدفع العاملين في هذا المجال إلى الالتزام بتنفيذ تلك السياسات ، والعمل في ضوئها ، بعيدًا عن العشوائية والارتجال في مجال له أهمية بهذا الحجم . في الوقت الذي يجب فيه وضع خطط زمنية متنوعة الأجل ( سنوية أو ثلاثة أو خماسية ) ؛ بحيث يتم تنفيذ الغايات من وراء كل مشروع ، وفقًا للخطة المرسومة ، بما يضمن عدم ضياع الوقت ، واستنفاذ الجهد هباءً.

- تطوير مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها :

فهناك دول استطاعت أن توفر عددًا لا بأس به من تلك المراكز ، وهناك دول أخرى مازالت تعاني نقصًا شديدًا في هذا المجال ، وسواء هذه أو تلك فإن تلك المراكز يجب أن تعد بشكل متطور ؛ بحيث يضمن نجاح ما تقدمه من برامج ؛ ومن ثم يجب مراعاة اختيار حسن المكان والتهوية والتبريد والإضاءة

ووسائل الاتصال المتنوعة وملاحقة التطور التكنولوجي في مجال الصوتيات الذي يمثل عاملاً في غاية الأهمية في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها .

- العناية بإعداد الكوادر البشرية القائمة على التدريس بمراكز تعليم اللغة للناطقين بغيرها :

فالحقيقة أن هناك اعتقادًا خاطئًا وشائعًا يتعلق بهذا المحور ، وهو أن كثيرين يظنون أن أي شخص لديه القدرة على تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، والحقيقة غير ذلك تمامًا ؛ ويرجع السبب أن هذه الفئة من المتعلمين لا يلجأون إلى استخدام اللغة العامية إطلاقًا ، ويلتزمون التزامًا صارمًا بممارسة اللغة الفصحى في شكلها الصحيح القويم ؛ مما يعني أن المعلم نفسه لابد أن يكون على قدر كبير من النطق الصحيح ، والتحدث بالفصحى بشكل صحيح ومستمر أثناء التعامل مع المتعلمين ، والابتعاد تمامًا عن العامية المتحررة من القواعد والضوابط ، وتلك لعمري مهمة ليست باليسيرة على كثير من خريجي جامعاتنا الآن ؛ لذا يجب أن يشمل التخطيط حصول المعلمين على دورات في هذا المجال ، بحيث تؤهلهم للتعامل الناجح الفعّال مع المتعلمين .

- الحرص على استخدام وسائل تعليمية وتكنولوجية متطورة خاصة في مجال الصوتيات :

فالواقع اللغوي يثبت أن التطور الكبير الذي يشهده حقل اللغويات عامة ، واللسانيات التطبيقية خاصة ، لم يكن تطورًا بمحض المصادفة ، وإنما جاء بعد اقتحام التكنولوجيا بأنواعها المتعدد هذا الحقل اللغوي ، فمعامل الصوتيات لم تعد رفاهية للدارسين ، بل باتت ضرورة ملحة لإدراك الخصائص الصوتية للحروف العربية ، وإتقان مخارجها ، وكذلك حوسبة البرامج التعليمية المقدمة ، وعدم الاكتفاء بالمواد الورقية المعهودة ، مما يسهم في تحفيز الدارسين نحو تلقي العملية التعليمية بفعالية .

- ضرورة تفعيل دوربعض المؤسسات ، مثل (الملحقات الثقافية ، ودور العبادة) :

فمن المعروف أن جميع الوافدين إلى الدول الجاذبة للعمالة حتمًا لهم تعاملات بشكل مباشر مع السفارات عامة والملحقات الثقافية خاصة ، فماذا لو ساهمت تلك المؤسسات في الترويج لتعلم اللغة ؟ ، بل ومن الممكن أن تتبنى – عبر فروعها – تنسيق عملية التحاق الوافدين فور وصولهم ودخولهم البلاد بمراكز تعلم اللغة ، وإمدادهم بالمعلومات الأساسية التي تزيد من قناعتهم بجدوى تعلمها ؛ إذ يسهم ذلك في أداء عمله بنجاح ، ومن ثم ضمان استمراريته .

أما دور العبادة – من وجهة نظر الباحث – فيجب أن يتجاوز دورها مهمة التثقيف الديني ؛ فكم رأينا هؤلاء الوافدين يقيمون شعائر الدين بلغاتهم ، ولا يحققون تواصلاً فعّالاً مع الخطباء داخل المساجد ؛ لعدم فهمهم اللغة العربية ؛ ومن ثم يجب أن يشارك الأئمة والخطباء في عملية توعية هؤلاء الوافدين نحو ضرورة إتقان الفصحى ، وتيسيير تعلمها ، وحثهم على ذلك .

- ضرورة إنشاء قنوات فضائية تعليمية ، أو إذاعية مسموعة لهذه الفئة :

ففي ظل جائحة كورونا التي تجتاح العالم من مشرقة إلى مغربه ، وفي ظل تعطل كثير من مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها عن أداء مهامها ورسالتها السامية ؛ فقد أضحى من الضروري الاستعاضة عن التعلم المباشر بوسيلة أخرى هي التعلم عن بعد مثل : الفضائيات الممنهجة ، والإذاعات الهادفة ، بالإضافة إلى القنوات الإليكترونية عبر برامج اليوتيوب ، والزووم ...إلخ .

## المطلب الثاني

## معوقات الاستثمار في اللغة

على الرغم من أن الدراسات تشير إلى أن عدد مستعملي اللغة العربية عبر مواقع التواصل الإلكترونية قد ارتفع من ألفي مستعمل في عام ٢٠٠٠م ، إلى ستين ألف مستعمل في عام ٢٠١٠م[٤٦] ، وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع يعد مؤشرًا جيدًا على تطور دور الحوسبة في هذا المجال ؛ إلا أن هذا التطور يعد – من وجهة نظر الباحث – تطورًا بطيئًا للغاية ؛ مما يعني وجود معوقات تحول دون التطور السريع والمتلاحق ، كالذي يشهد حقل تعلم اللغة الإنجليزية على سبيل المثال لا الحصر . ومن هذه المعوقات ما يأتي :

- عدم الترويج الكافي للنشر الإلكتروني باللغة العربية ، بوصفها لغة بحثية لها مكانتها :

تشير المؤشرات والإحصاءات إلى هيمنة اللغة الإنجليزية ، واكتساحها القوي والسريع في مجال صناعة المعلومات ، هذا الاكتساح للإنجليزية إنما جاء – كما يرى بعض الباحثين – على حساب تقدم اللغة العربية ، بوصفها لغة عالمية ؛ إذ إن المجلات العلمية الدولية المرموقة تشترط النشر الإلكتروني باللغة الإنجليزية ، الأمر الذي لا يتحقق بالكيفية ذاتها للبحوث العربية ؛ مما يؤدي إلى وجود فجوة رقمية كبرى بين عالم المعرفة في الغرب ، ونظيره في البلاد العربية[٤٧].

- عدم إدراج برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ضمن البرامج المعتمدة بالجامعات الرسمية:

فمن المعلوم أن الجهات التي تقوم ببث برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في كثير من البلاد ومنها مصر ، هي الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص ، وأن المحتوى التعليمي الذي تقدمه لا يخضع للأقسام العلمية غالبًا ، وإنما يخضع للهيكل الإداري بتلك الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص ؛ مما يؤدي إلى عدم تأدية رسالتها على النحو الأمثل ؛ نظرًا لضعف إمكانات تلك الوحدات والمراكز ، إذا ما قورنت بإمكانات البرامج الخاضعة لإشراف الجامعات مباشرة .

- ضعف التمويل الذي تتلقاه مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؛ وعدم تخصيص ما يكفيها من مخصصات مالية ؛ لتحقيق التطور اللازم في البرامج ، والأجهزة ، وما تقدمه من مواد علمية متنوعة ، من مطبوعات ، ومنشورات ، وأدوات إلكترونية لازمة .

- بطء حركة التطوير في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؛ نتيجة عدم توظيف وسائل تكنولوجيا المعلومات في خدمة هذا المجال ، مثل : حوسبة اللغة ، اللسانيات الحاسوبية ، المختبرات والمعامل الصوتية ... إلخ .

- عدم فتح قنوات اتصال مع المراكز والوحدات المماثلة في الدول التي خطت خطوات واسعة وحققت نجاحات كبيرة في هذه المجال ، مثل المراكز والوحدات الموجودة في منطقة الخليج العربي ، وخاصة المملكة العربية السعودية ، والتي تضم داخل مؤسساتها وفقًا للإحصاءات أكثر من مائة مركز معتمد على مستوى المملكة .

- تراجع دور المستثمرين في هذا المجال ؛ نظرًا لعدم درايتهم بحيثيات الاستثمار في هذا المجال ، وما يمكن أن يحققه من أرباح فعلية ، إذا ما تم التخطيط والإعداد له بصورة صحيحة .

- الصراع الملحوظ والمستمر بين اللغة العربية وقرينتيها ( الإنجليزية والفرنسية ) ؛ إذ تعاني اللغة العربية – عالميًا – من المفاضلة المستمرة لهما ، وتقديم هاتين اللغتين – وأحيانًا غيرهما – عليها في العديد من المحافل الدولية ؛ مما يمثل عائقًا أمام مستخدميها في كثير من المحافل . كما أن هناك اعتقادًا سائدًا – للأسف – داخل كثير من مجتمعاتنا بأن تعلم اللغات الأجنبية مظهر من مظاهر التمدن والتقدم والرقي ؛ ووجه الأسف هنا أن هذا الاهتمام بتلك اللغات جاء على حساب الاهتمام باللغة العربية ؛ مما يمثل عائقًا نحو استمرار تطورها ورقيها .

## المبحث الرابع

## مقومات الاستثمار اللغوي في بورسعيد عاصمة الثقافة ٢٠٢١م

### المطلب الأول

### حركة الأدب وفنونه في بورسعيد

كان اختيار محافظة بورسعيد هذا العام ٢٠٢١م عاصمة للثقافة في جمهورية مصر العربية هو الحدث الذي كان مصدر إلهام للباحث نحو إعداد هذه الدراسة التي تعد بمثابة مشروع لغوي يضعه أحد أبناء تلك المحافظة بين يدي متخذي القرار بها ؛ لعلها تكون سببًا في تبني ذلك المشروع اللغوي المهم ، ودخوله حيز التنفيذ ؛ فمن المؤكد أن اختيار القيادة السياسية في مصر لبورسعيد كي تتبوأ هذه المكانة الرفيعة لم يأت من فراغ على الإطلاق ؛ ومن ثم تنطلق هذه الدراسة في إطار استكشاف تلك المقومات التي تبرهن أن بورسعيد تمتلك بالفعل – وعلى أرض الواقع – من المقومات ما يؤهلها لهذه المكانة الثقافية المرموقة .

وقبل أن تقف الدراسة عند استكشاف تلك المقومات ، تجدر الإشارة إلى أن بورسعيد كانت مصدر إلهام بارز للشعراء والأدباء والروائيين ومؤلفي الأعمال الدرامية منذ منتصف القرن الماضي ؛ وقد شكّل واقع تلك المدينة الباسلة سر ذلك الإلهام ؛ لما شهدته أرضها من أحداث تاريخية عالمية جعلتها محط أنظار العالم ، وجعلتها بؤرة اهتمام الأدباء والشعراء ؛ ومن ثم فإن طبيعة تلك المدينة الصامدة خلق على أرضها أنواعًا متعددة من المقومات التي تجعل منها الآن أرضًا خصبة للاستثمار في مجال اللغة ، كما كانت أرضًا خصبة للأدب وفنونه ؛ لذا يعرض الباحث – على عجالة – أبرز الأعمال الأدبية التي خلّدها التاريخ ، وكانت بورسعيد موضوعًا لها ؛ بغية أن نضع بين يدي القارئ نماذج فعلية تبرهن تلك المكانة المتميزة لبورسعيد على مستوى الأدب وفنونه .

ففي مجال المسرح برزت أعمال مسرحية عديدة من أهمها مسرحية ( عفاريت الجنانة ) لنعمان عاشور ، تلك المسرحية استمدت أحداثها من وقائع معركة الخامس من نوفمبر ، وقصف الطائرات الإنجليزية والفرنسية لبورسعيد الباسلة ، وتناولت المسرحية دور المقاومة الشعبية في مجابهة ذلك العدوان الغاشم ، وقد حصلت تلك المسرحية على الجائزة الأولى للمجلس الأعلى للآداب والفنون[٤٨] .

وفي مجال المسرح أيضًا ، كانت مسرحية ( صوت مصر ) لـ " ألفريد فرج " ، واحدة من الأعمال المسرحية البارزة التي اتخذت من العدوان الثلاثي على بورسعيد واجتياح المحافظة الصامدة جوًا وبرًا وبحرًا ، موضوعًا لها ، ولعل عنوان المسرحية يعكس أهميتها ؛ إذ يحمل العنوان دلالة عميقة ؛ فمن بورسعيد صدر صوت المقاومة ، الذي لم يكن صوتًا لأبناء بورسعيد وحدهم ، بل لأبناء مصر كلهم ؛ حيث وفد إلى أرض بورسعيد الأبية شبابٌ وفتياتٌ من كل أنحاء مصر ، وانطلق صوت المقاومة من بورسعيد ، ليدوي صداه في أرجاء العالم كله[٤٩] .

وحديثًا لم تكن أحداث مسرحية ( يا عزيز عيني ) بعيدة عن بورسعيد ؛ فقد استمدت موضوعها من أصداء ما حدث في بورسعيد أيضًا ؛ فقد نافشت قضية اغتراب المواطن المصري ، وهو الفلاح الذي يبحث عن فرص العمل ، وقد أجبرته الظروف القاسية على السفر وترك بلاده ، مستدعيًا ذكرى صورة جده الذي استشهد مع من استشهدوا أثناء حفر قناة السويس[٥٠] .

لم تكن بورسعيد ملهمة للأدباء المصريين فحسب ، بل كانت مصدر إلهام وإبداع لكبار الأدباء العالميين أيضًا ، خاصة في مجال الرواية ، ممن عاصروا وواكبوا تاريخ بورسعيد ؛ فعلى سبيل المثال نجد الأديب العالمي ( ستراتيس تسيركاس ) الذي عاش في مصر فترة طويلة ، قد ألف روايته ( نور الدين بومبة ) ، والتي ترجمت إلى لغات عديدة ، واستعرض فيها الحركة الوطنية المصرية تجاه استغلال الأجانب لمصر ، وقد ترجمها إلى العربية ( يني ميلا خرينودي ) ، وتحولت الرواية إلى ملحمة تأييد للحق والسلام ، واستهجان للظلم والعدوان والطغيان[٥١] .

ولا يتسع المقام لذكر كل الأعمال الروائية التي اقترنت ببورسعيد ؛ ويكتفي الباحث بالإحالة إلى أبرزها ، ومنها ( لا تطفئ الشمس ) لإحسان عبد القدوس ورواية ( نادية ) ليوسف السباعي [٥٢] ، بالإضافة إلى غيرها وغيرها من الروايات ، التي تحول معظمها إلى أعمال درامية بارزة ، مازال يتدارسها النقاد إلى يومنا هذا .

أما في مجال الشعر والزجل ، فقد استمد الشعراء من الأحداث التاريخية التي شهدتها أرض بورسعيد موضوعات لأشعارهم منذ ( عبد الله النديم ) وأبياته الشهيرة في الخديوي إسماعيل واستدانته من الدول الأخرى أبان حفر قناة السويس ، والشاعر( بيرم التونسي ) الذي ارتبطت أعماله بالتعبير عن قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية بأسلوب نقدي ساخر ولاذع ، ولم يغفل ( صلاح جاهين [٥٣]) عن بورسعيد ؛

فما زال أبناء بورسعيد يرددون إلى الآن أبياته الشهيرة التي جاءت تحت عنوان ( زفة ) ، والتي كتبها بمناسبة أزمة انسحاب المرشدين الأجانب بعد عملية تأميم قناة السويس ، وقرار الحكومة المصرية بسرعة تدريب مرشدين مصريين ؛ كي لا تتوقف حركة الملاحة .

## المطلب الثاني

## مقومات الاستثمار اللغوي في بورسعيد عاصمة الثقافة

أثبتت تجارب دول اقتصادية كبرى مثل : الصين وكوريا واليابان وسنغافورة – على سبيل المثال لا الحصر – أن مشروعًا مثل الاستثمار في اللغة في عصر العولمة مشروع في غاية الأهمية ؛ فقد لجأت تلك الدول إلى تعليم اللغة العربية لأبنائها – داخل حدودها عبر المراكز المنتشرة على أراضيها ، أو خارج حدودها عبر إلحاق العمالة الوافدة بمراكز ووحدات تعليم اللغة العربية على أراضي الدول التي يعملون بها ؛ وذلك إيمانًا من حكومات تلك الدول فشل كثير من الصفقات التجارية كان مرجعه إلى عدم التفاهم الدقيق بين أطراف تلك الصفقات ؛ إذ إنه من المتعارف عليه أن تلك الصفقات تقوم على عملية التسويق ، وعملية التسويق هذه تعتمد اعتمادًا مباشرًا على قدرة أطراف الصفقات على التعامل والتفاهم المباشر .

وانطلاقًا من تلك التجارب الدولية ؛ ترصد هذه الدراسة المقومات التي تمتلكها بورسعيد لتحقيق هذا النوع من الاستثمار ، أعني الاستثمار اللغوي ، ومن تلك المقومات التي ترصدها الدراسة ، والتي ترصد إلى جانبها انعكاساتها على الشق اللغوي – لب هذه الدراسة وجوهرها – ما يأتي :

### أولاً: المقومات البشرية :

أعني بتلك النوعية من المقومات فئتين من الطاقة البشرية هما على الترتيب :

أ- فئة المتعلمين : أي النوعية البشرية المستهدف تعليمها اللغة العربية من غير الناطقين بها ، وتمتلك بورسعيد طاقة بشرية – من هذه الفئة – لا يستهان بأعدادها ؛ حيث تضم بورسعيد على أرضها عددًا كبيرًا من المصانع الاستثمارية داخل منطقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٧١م ، بموجب القرارا رقم ٦٥ ، والذي تم تعديله بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧م ، فهذا الكم من المصانع يعمل بها عدد كبير من غير الناطقين بالعربية ، خاصة من دول جنوب شرق آسيا ، وهؤلاء بطبعهم محبون للغة العربية ؛ إذ يدين عدد غير قليل منهم بالإسلام ، إلا أنهم لا يتقنون اللغة العربية ، فلو تم إنشاء مركز لتعليم اللغة العربية

للناطقين بغيرها داخل منطقة الاستثمار ، يهدف إلى استيعاب تلك الطاقة البشرية ؛ لعاد ذلك بالمنافع الاقتصادية على بورسعيد ومؤسساتها الأكاديمية بشكل مؤكد .

ب-فئة المعلمين : أي الكوادر الأكاديمية البشرية التي ستتحمل عبء تعليم الفئة السابقة من غير الناطقين بالعربية قواعد اللغة وآدابها ، وتلفت هذه الدراسة أنظار متخذي القرار بالمحافظة إلى المؤسسة الأكاديمية العريقة على أرض بورسعيد ، ممثلة في جامعة بورسعيد ، والتي تضم من بين الأقسام العلمية بكلياتها ( قسم اللغة العربية وآدابها ، بكلية الآداب ) ، هذا القسم العريق الذي يعود تاريخ نشأته إلى عام ١٩٨٦م ، والذي يضم كوادر أكاديمية متخصصة في اللغة العربية وآدابها ، وهي كوادر قادرة على تحمل تلك المسؤولية . والجدير بالذكر أن كلية الآداب تضم وحدة لخدمات اللغة العربية وآدابها ، ووحدة للتدقيق اللغوي والترجمة ؛ مما يعني أن الفرصة سانحة لاستغلال هاتين الفئتين من الطاقات البشرية ، التي لا تنتظر إلا القرار الإداري من متخذي القرار ؛ ليتحقق الاستثمار في اللغة بمعناه الحقيقي على أرض بورسعيد .

## ثانيًا : المقومات الاقتصادية :

فرضت طبيعة الموقع الجغرافي المتميز لبورسعيد أن تخضع بورسعيد لظروف الاقتصاد العالمي ، وليس المحلي فحسب ؛ ويبرهن النشاط الاقتصادي على أرض بورسعيد – كما تشير الدراسات والبحوث – أن بورسعيد كانت مرآة ينعكس على سطحها الرواج الاقتصادي العالمي ، كما ينعكس عليها الكساد أيضًا ؛ والحقيقة أن المقومات الاقتصادية على أرض بورسعيد متشعبة الجوانب ، وتتمثل في :

أ- النشاط البشري لمعظم أبناء المدينة الباسلة مرتبط بحركة التجارة العالمية عبر قناة السويس ؛ فقد شكلت الحركة الملاحية بالقناة – ولاتزال – قوام الاقتصاد المصري عامة ، والاقتصاد داخل بورسعيد خاصة ؛ إذ يعمل كثير من أبناء بورسعيد في أعمال الملاحة والميناء ؛ مما يعني أيضًا وقوع الاحتكاك اللغوي بين اللسان العربي ، واللغات الأخرى التي تفد عبر السفن العابرة للقناة ، والتي ترسو على موانئ المحافظة لفترات ليست بالقصيرة .

ب-اختيار بورسعيد – الوحيدة من محافظات مصر – منذ عام ١٩٦٥م ، ثم في يناير ١٩٧٦م ،وهو العام الذي تم فيه إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الحرة ببورسعيد ؛ لتكون بورسعيد منطقة حرة – أي متحررة من الضرائب المفروضة على السلع الواردة من الخارج – يرتكز العمل فيها على ثلاثة

أنشطة ، هذه الأنشطة الثلاثة لها انعكاساتها المباشرة على الجانب اللغوي هي : ( النشاط التجاري ، النشاط الصناعي ، نشاط الميناء) ، وظهر أثر هذا القرار على الجانب اللغوي بعد أن استقرت كثير من الجاليات الأجنبية على أرض بورسعيد ؛ بغية استثمار أموالهم ؛ مما يعني التعامل المباشر والمستمر مع المصريين المتواجدين على أرض بورسعيد ؛ مما يعني أيضًا الاحتكاك اللغوي الحتمي بين اللغات .

ت-إقامة أكثر من ميناء تستقر فيه السفن لتفريغ الواردات والحاويات على أرصفة تلك الموانئ ؛ مما نتج عنه إقامة شركات ملاحية متعددة تقدم عددًا كبيرًا من الخدمات لهذه السفن ، مثل الشحن والتفريغ ، والتموين ، والتبادل التجاري بكل أنواعه ؛ وهو ما انعكس أيضًا على الجانب اللغوي؛ حيث يستدعي التعامل وجود مخاطبات مكتوبة ، أو منطوقة تستدعي التعامل المباشر بين اللسانين ( العربي والأجنبي ) ، وهو ما شجع كثير من تلك الدول التي تتعامل بشكل مستمر في هذا المجال لتعليم أبنائها اللغة العربية ؛ كي يسهل عليهم التعامل المباشر مع المصريين العاملين في هذا المجال ، ولاشك أن هذه السياسة اللغوية من تلك الدول سياسة ناجحة ؛ لأنها تؤدي إلى نجاح الصفقات التي يعقدونها ، وإتمام مهامهم على الوجه الأمثل دون صعوبة أو معاناة .

ث-ما حدث في الخامس من أغسطس عام ٢٠١٤م ، يعكس سياسة الدولة المصرية في تطوير الاقتصاد المصري عامة ، وبورسعيد خاصة ؛ ففي هذا التاريخ أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن البدء في إنشاء مجرى ملاحي جديد ، وتعميق المجرى القديم ، وتنمية منطقة قناة السويس كمركز لوجستي وصناعي عالمي متكامل اقتصاديًا وعمرانيًا ومتزن بيئيًا ، يسعى إلى أن يجعل الإقليم محورًا مستدامًا ينافس عالميًا في مجال الصناعة والتجارة والسياحة ...إلخ ؛ ومن ثم لابد من استغلال مثل هذا المشروع بشكل فعال في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؛ إذ يستدعي إقامة هذا المشروع العملاق التواجد الأجنبي في شكل استثمارات اقتصادية تهدف إلى الربح ؛ ومن ثم يمكن استغلال هذا التواجد المتمثل في شكل طاقات بشرية عاملة في الترويج لتعليمهم اللغة العربية أثناء فترة إقامتهم على أرض بورسعيد ، خاصة أن هذه النوعية من المشروعات تستغرق وقتًا ليس بالقصير .

ج- واكب مشروع إنشاء القناة الجديدة – سالف الذكر – مشروعًا لا يقل أهمية عنه ، ويمكن أن يمثل مقومًا مهمًا من مقومات الاستثمار اللغوي في بورسعيد ، أقصد بهذا المشروع : مشروع إقامة منطقة اقتصادية ، ومدينة صناعية تضم عددًا كبيرًا من الجنسيات الأجنبية والمستثمرين على مستوى العالم ، وبالفعل صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥م[٥٤] ،والخاص بإنشاء تلك المنطقة ، والتي يمكن أن تعد مقومًا مهمًا من مقومات الاستثمار اللغوي في بورسعيد ؛ حيث تتبنى الدراسة فكرة إنشاء مركز لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في تلك المنطقة الجديدة ، الهدف من إنشائه استهداف الطاقة البشرية الوافدة إلى تلك المنطقة ، وتعليمهم اللغة العربية أثناء فترة تواجدهم ، خاصة وأن لديهم ثقافة اكتساب المعارف ؛ نظرًا لحاجتهم المستمرة إلى اللغة العربية طوال فترة إقامتهم ، وهنا يأتي دور الملحقات الثقافية في التوعية لهذا الأمر وتشجيعه .

**ثالثًا : المقومات الجغرافية :**

فمنذ القدم فرض الموقع الجغرافي الذي تحتله بورسعيد أن تكون مركزًا للهجرة العالمية ، بل وموطنًا لجنسيات متعددة ، من يونانيين ، وإيطاليين ، ويوغلاسف ... إلخ ، والدليل على ذلك أن أشهر الأحياء السكنية ببورسعيد يسمى ( الحي الإفرنجي ) ، وهو مازال موجودًا إلى يومنا هذا بالاسم ذاته ؛ مما يعكس دلالة مهمة ، وهي أن تلك الجنسيات المتعددة قد نعمت بالاستقرار على أرض بورسعيد ، مما يؤيد فكرة أن الاختلاط اللغوي بين اللغات الأجنبية من جانب ، واللغة العربية من جانب آخر موجودة منذ فترات بعيدة ، ، ومن المؤكد أن عملية التأثير والتأثر بين تلك اللغات سيكون له آثاره لا محالة ، ولعل السبب الرئيس الذي منح بورسعيد هذه الأهمية من ناحية الموقع الجغرافي ، هو وقوعها على ملتقى قارات العالم القديم ( آسيا ، وإفريقيا ، وأوربا ) ، عبر شريان الحياة العالمي ، أعني به قناة السويس التي ربطت العالم مشرقًا ومغربًا .

الجدير بالذكر أن وجه استدعاء هذا التاريخ ، وتلك الوقائع أن بورسعيد بحكم هذا الموقع الجغرافي الدائم مازالت محط أنظار العالم إلى يومنا هذا ؛ لأن قناة السويس ليست شريان حياة لمصر فحسب ، وإنما هي شريان حياة للعالم كله ، والدليل على صحة ذلك هو التداعيات العالمية الأخيرة جراء جنوح السفينة البنمية داخل المجرى الملاحي لقناة السويس في الثالث والعشرين من هذا الشهر مارس ٢٠٢١م ؛

ومن ثم فالعناية بالاستثمارات المرتبطة بهذا المكان لابد أن تنال رعاية الدولة واهتمامها ، سواء كانت استثمارات مادية ، أم استثمارات غير مادية ، ومن بينها الاستثمار في اللغة .

**رابعًا : المقومات السياحية :**

على الرغم من أن بورسعيد لا تمتلك على أرضها الكثير من المزارات السياحية – مقارنة بالطبع بمحافظات أخرى مثل الأقصر وأسوان والقاهرة والجيزة – إلا أنها تمثل المنفذ الرئيس للسواد الأعظم من الرحلات السياحية على أرض مصر ، وذلك عبر رسو السفن السياحية الآتية من جميع أنحاء العالم في ميناء بورسعيد ؛ لتنطلق منها إلى برًا إلى المناطق السياحية داخل مصر ، بواسطة أتوبيسات سياحية مستقرة أمام الميناء ؛ وقد انعكس أثر ذلك على الجانب اللغوي على النحو الآتي :

أ- وجود مكاتب سياحية متعددة داخل ميناء بورسعيد ؛ بغية تقديم الخدمات اللوجستية للسائحين ؛ مما يعني الاحتكاك اللغوي والتعامل مع السائحين ، واللافت للنظر أن تلك المكاتب السياحة تقوم بعرض لافتات تتضمن أشهر المصطلحات والكلمات المستخدمة في عمليات التعامل ، في الوقت الذي لجأت فيه حكومات تلك الدول التي تتخذ من مصر مزارًا سياحيًا دائمًا للسائحين لديها إلى حل عبقري يعكس وعي تلك الحكومات بأهمية تعليم اللغة العربية لسائحيها ، على الأقل الكلمات والمصطلحات التي يستخدمونها في تعاملاتهم المباشرة والضرورية ، حيث لجأت تلك الدول إلى إعداد دورات سريعة لتعليمهم اللغة العربية بصورة ميسرة ؛ بغية نجاحهم في تعاملاتهم داخل البلاد الناطقة بالعربية ، مما يعكس أهمية لغتنا العربية .

ب-وجود ما يسمى بـ ( الرصيف السياحي ) داخل الميناء ؛ حيث يزخر هذا الرصيف بألوان التحف الفرعونية والهدايا التذكارية المصرية المتميزة ، والتي يحرص السائحون على شرائها أثناء تواجدهم داخل بورسعيد ، مما يعني أيضًا الاحتكاك اللغوي ، وهو ما يفسر حرص بعض الدول الأجنبية على تعليم اللغة العربية لمواطنيها ، ويشجع حكوماتنا العربية على توسيع دائرة إنشاء مراكز لتعليم اللغة العربية خارج أراضيها ، خاصة في الدول كثيرة التردد على مصر ، مثل : إيطاليا ، وروسيا ، وفرنسا ...إلخ .

## الخاتمة

بفضل الله انتهت هذه الدراسة التي قد تكون بداية جديدة نحو إقامة مشروع لغوي استثماري داخل بورسعيد ، تلك المحافظة التي تمتلك مقومات الاستثمار اللغوي الناجح ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتمثل في النقاط الآتية :

**أولاً** : أبرزت الدراسة عددًا من المقومات المتنوعة التي تمتلكها محافظة بورسعيد ، تلك المقومات تبرهن أن بورسعيد حقلٌ خصبٌ للاستثمار في اللغة ، عبر مشروع لغوي ضخم يتمثل في " تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها " ، وقد اتسمت تلك المقومات بالتنوع ؛ حيث انقسمت إلى أنوع هي : مقومات بشرية ، ومقومات جغرافية ، ومقومات اقتصادية متعددة الروافد ،بالإضافة إلى المقومات السياحية ، وقد ربطت الدراسة بين وجود تلك المقومات من ناحية ، وبيان كيفية الإفادة منها في مجال تعليم اللغة للناطقين بغيرها من ناحية أخرى .

**ثانيًا** : أجابت الدراسة عن التساؤلات البحثية المطروحة ، وفي مقدمتها الإجابة عن تساؤل : هل التعامل مع اللغة بوصفها سلعة – قابلة لمفهومي الربح والخسارة – أمر يرتقي باللغة أم يحط من شأنها ؟ والإجابة عن ذلك التساؤل : أنه أمر يرتقي باللغة ، والدليل الدامغ على صحة ذلك أن العناية بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها أمر من شأنه العناية باللغة العربية الفصحى ، لا العامية ؛ إذ يثبت الواقع اللغوي – من خلال التجارب والخبرات العملية في هذا المجال – أن المعلمين والمتعلمين يتعاملون باللغة الفصحى القويمة ، ولا مكان للعامية في تعاملهم إطلاقًا ؛ مما يعني العناية بضبط ألسنة المعلمين والمتعلمين معًا ،وهو ما يؤكد الارتقاء باللغة لا الانحطاط بها . على عكس ما نلحظه في تعليم اللغة لأبنائها من شيوع العامية داخل قاعات الدرس بين المعلم والمتعلم في كثير من الأحيان .

**ثالثًا** : رسّخت الدراسة مفهومًا من المفاهيم المستحدثة في عالم الاقتصاد والاستثمار ، أعني به مفهوم الاستثمار غير المادي ، وهو استثمار يدعو إلى استغلال الموارد غير المادية ، ومن بينها الموارد البشرية ؛ إذ يعد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها نوعًا من أنواع التنمية البشرية ، التي يتسابق العالم الآن في تحقيق التقدم فيه ؛ بغية اكتساب القوة الاقتصادية التي تمنح الدول تقدمًا بين نظيراتها ؛ إذ أمست الدول الأعلى اقتصادًا في المقدمة ، ومعيار التقدم هو ما تملكه من سلع اقتصادية ، ومن بينها – الآن – اللغة ؛ فبقدر عالمية اللغات تسود الأمم .

**رابعًا** : تلفت الدراسةُ أنظارَ القيادة إلى محافظة بورسعيد ، وما تمتلكه من مقومات متنوعة ، ودراسة كيفية الإفادة منها في مجال الاستثمار اللغوي ؛ الأمر الذي من شأنه تحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؛ ومن ثم تدعو الدراسة إلى إقامة مركز لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها داخل منطقة الهيئة العامة للاستثمار ببورسعيد ، والتي تضم عددًا كبيرًا من أبناء الجاليات الأجنبية خاصة دول جنوب شرق آسيا ، كما تدعو الدراسة إلى إقامة مركز آخر داخل المدينة الصناعية الجديدة بمنطقة شرق بورسعيد ، والتي تضم عددًا ضخمًا من الناطقين بغير العربية .

**خامسًا** : كشفت الدراسة أن إقامة مشروع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ؛ أمر من شأنه الإسهام في حل جانب من جوانب المشكلات الاجتماعية ، وفي مقدمتها مشكلة البطالة ؛ حيث يوفر هذا المشروع عددًا من فرص العمل لخريجي الجامعات ، سواء في الكادر الإداري الذي سينظم آليات العمل داخل تلك المراكز ، أم في الكادر الأكاديمي الذي سيتولى تدريب تلك الفئات ، خاصة من الحاصلين على الدورات الخاصة لتدريب تلك الفئات .

**سادسًا** : وضعت الدراسة تصورًا حول مفهوم ( الاستثمار اللغوي ) – وفقًا لرؤية الباحث – حيث يرى أن الاستثمار اللغوي هو : عملية تحويل اللغة من مجرد كونها وسيلة للتواصل والتفاهم بين الأفراد والجماعات ، وكونها رمزًا للهوية والانتماء ... إلخ ، إلى النظر إليها باعتبارها سلعة رائجة يمكن الإفادة منها في تحقيق مكاسب متنوعة ، منها المكاسب المادية التي قد تسهم في إنعاش اقتصاد المؤسسات والهيئات ، ومنها المكاسب المعنوية التي يظهر أثرها على فكر الإنسان ، ومعرفته ، وثقافته ، وعلاقاته الاجتماعية ، وهي عملية تسير وفق خطط مسبقة ، وسياسات محكمة ، تقع مسؤولية إعدادها على عاتق الدولة ومؤسساتها ، أو أفراد لهم تأثير في توجيه القرار نحو مصالح الدولة .

## وأخيرًا : ( توصيات الدراسة )...

فإن هذه الدراسة تقدم عددًا من التوصيات المستقبلية ؛ التي من شأنها الارتقاء بهذا الجانب من البحث اللغوي ، تتمثل تلك التوصيات في النقاط الآتية :

- تقديم برامج أكثر تخصصًا في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، بمعنى أن تقدم مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها برامج ( قصيرة الأجل ) لأغراض محددة ، مثل تعليم اللغة العربية لأغراض تجارية ، وتعليم اللغة العربية لأغراض سياحية ، وتعليم اللغة العربية لأغراض

دينية ... إلخ ؛ فمثل هذه البرامج من شأنها ازدياد أعداد الدارسين ، خاصة أنها تقدم مادة لغوية تخدم الغاية المستهدفة مباشرة ؛ مما يؤدي إلى تحقيق نجاحات عميقة في مدة زمنية أقل .

- استغلال جائحة كورنا التي تجتاح العالم الآن ، بحيث تتحول تلك المحنة إلى منحة ؛ حيث تدعو الدراسة إلى تفعيل برامج التعليم عن بعد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، خاصة وأن معظم المراكز الآن قد توقفت فيها العملية التعليمية ؛ ومن ثم يأتي دور الملحقات الثقافية في الترويج لتعليم اللغة العربية عبر التسجيل الإلكتروني ، والدفع الإلكتروني ، والحصول على الشهادات المعتمدة بالطريقة ذاتها . ومن الممكن أن يبدأ هذا المشروع اللغوي ببورسعيد بتلك الطريقة ، عبر التنسيق مع المصانع والشركات التي تعمل بها تلك الفئات .
- تدعو الدراسة إلى ضرورة تبني الدولة عامة ، والقيادة السياسية ببورسعيد خاصة ، تطبيق سياسة لغوية واضحة ، تهدف إلى البحث عن الاستغلال الأمثل لتلك المقومات المتنوعة التي تمتلكها بورسعيد ، ومحاولة الإفادة منها في إنعاش الاقتصاد . ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل خطوات التخطيط اللغوي الذي يضمن تنفيذ السياسة اللغوية المرسومة .
- توصي الدراسة بتفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات عامة ، وبجامعة بورسعيد خاصة ؛ إذ تضم كلية الآداب بجامعة بورسعيد وحدة لخدمات اللغة العربية وآدابها ، ومن بين البرامج التي تقدمها تلك الوحدة برنامج لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ، ووما يشجع نحو تفعيل دور تلك الوحدة ، وتنفيذ ذلك البرنامج الهادف هو ما تملكه الكلية من كوادر أكاديمية متخصصة في اللغة العربية وآدابها من أعضاء هيئة التدريس .

## المصادر والمراجع


- إبراهيم الحاج يوسف ، دور مجامع اللغة العربية في التعريب ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ط١، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٢م .
- إبراهيم الحلاشة ، مشاريع تطبيقية تنموية لمركز العربية الدولي في خدمة العربية ، " بحث في كتاب ( الرؤى والتجارب ) ، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول باستنابول ، تحرير د.خالد حسين أبو عمشة وآخرين ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، عمان ، عام ٢٠١٥م .
- إحسان عبد القدوس ، " لا تطفئ الشمس " ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- أحمد مصطفى عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، منشورات جامعة الامارات العربية المتحدة ، "كتاب مؤتمر تعزيز دور اللغة العربية في الحضارة والتربية بين الواقع والمأمول " ، د.ت .
- أحمد مصطفى عفيفي ، معايير استثمار الأموال في الإسلام ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، بنك دبي الإسلامي ، العدد ١٨٠ ، ١٩٩٥م .
- ألفريد فرج ، صوت مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- جميس ، أ، طولي فسن ، السياسة اللغوية وتعلم العربية ، ترجمة : محمد خطابي ، مؤسسة الغني ، المملكة المغربية ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- حسين بن علي الزراعي ، الاستثمار في اللغة من خلال اقتصاديات اللغة ، سلسلة مباحث لغوية ، " كتاب الاستثمار في اللغة " العدد ٣ ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، ط١، ٢٠١٥م .
- ستراتيس تسيركاس ، نور الدين بومبة ، ترجمة يني ميلا خرينودي ، مصر في الأدب اليوناني ، دار المحروسة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- سيد خاطر ، " يا عزيز عيني " قراءة نقدية ، أخبار الأدب، يونية /٢٠٠٦م.
- شوقي أحمد ، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي " دراسة مقارنة " ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤م.

- صلاح جاهين ، " عن القمر والطين " ، سلسلة الروائع ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٨م .
- عبد السلام المسدي ، التخطيط اللغوي والأمن اللغوي ، ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، محرم ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٨م .
- عبد العظيم أحمد عبد العظيم ، التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين ، مجلة " التخطيط والسياسة اللغوية " ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م .
- عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠١٣م .
- عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية والتخطيط " مسار ونماذج " ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، محرم ١٤٣٩ هـ ، ٢٠١٧م .
- عبد اللطيف حمزة ، الإعلام في حرب السويس ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد الخامس ، إبريل ١٩٦٣م.
- عبد الله البريدي : النخطيط اللغوي " تعريف نظري ونموذج تطبيقي " ، جامعة القصيم ، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، الرياض ، ٢٠١٣م .
- عز الدين بوشيخي ، تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من منظور وظيفي ، جامعة أم القرى ، الكتاب الدوري لقسم اللغة العربية بكلية العلوم الإنسانية ، إصدار إلكتروني . http:/uqu.edu.sa
- علي الهادي الحوات ، التعليم والمعرفة و التنمية " دراسات في المجتمع العربي " دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا ،، ط١، ٢٠٠٧م .
- علي بن سيف العوفي ، نبهان بن حارص الحراصي ، الفجوة الرقمية اللغوية " دراسة العوامل المؤدية إلى إخفاق الباحثين والأكاديميين العرب في تعزيز الأرصدة المعلوماتية

الإلكترونية " ، مجلة دراسات المعلومات ، العدد ٨ ، جمادى الأولى ١٤٣١هـ . مايو ٢٠١٠م.

- علي بن موسى ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع للمجلس الدولي للغة العربية ، كتاب المؤتمر ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع ، المجلس الدولي للغة العربية ، كتاب المؤتمر ، دبي ٢٠١٤م.
- فايزة محمد محود خطاب ، " قناة السويس بين التطهير والتطوير " ، بحث ضمن كتاب : ( قناة السويس " الماضي والحاضر والمستقبل ) ، الهيئة العامة للاستعلامات ،والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ط١، ٢٠٢٠م .
- فلوريان كولماس ، اللغة والاقتصاد ، ترجمة :د.أحمد عوض ، مراجعة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٠م.
- فلوريان كولماس ، دليل السوسيولسانيات ، ترجمة :د.خالد الأشهب ، د. ماجدولين النهيبي ، مركز دراسات وحدة المنظمة العربية للترجمة ، بدعم من مؤسسة محمد بن رالشد آل مكتوم ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٩م .
- مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط٣، ٢٠٠٢م .
- محمد المراياتي ، أثر اللغة العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصادي العربي ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط ، ٢٠٠٢م .
- محمد المراياتي ، اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة ، هيئة الموسوعة العربية " موسوعة العلوم والثقافة " ، دمشق ، ٢٠١٤م .
- محمد عبد العظيم ، اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي ، مجلة التعريب ، العدد ٤٣ ، دمشق ، كانون الأول ،٢٠١٢م .
- محمد مدحت جابر، فاتن محمد البنا ، جغرافية اللغات ،الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١١م .

- محمد هيكل ، بوابات مصر ، سلسلة اقرأ ، سلسلة ثقافية شهرية ، تصدر عن دار المعارف ، القاهرة ط١ ، ٢٠٠٩م .
- محمود إسماعيل صالح ، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ، المقدمة ، ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م .
- محمود فهمي حجازي ، اتجاهات السياسة اللغوية ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، رجب ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٦م .
- محمود كامل الناقة ، فتحي علي يونس ، المنهج التوجيهي لتعليم أبناء الجاليات الإسلامية التربية الإسلامية واللغة العربية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، الإيسسكو ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .
- المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة ،دار المشرق العربي ، ٢٠١٢م.
- ناصر بن علي إدريس ، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في نشر التعليم الإسلامي واللغة العربية " دراسة تقويمية " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام ، ١٤٣٨هـ .
- نسيمة سعيدي ، تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بمركز التعليم المكثف للغات بجامعة تلمسان ، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية " الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها العربي والوطني والدولي " ، كتاب المؤتمر ، الجزء ٧ ، ط١، دبي الإمارات ، المجلس الدولي للغة العربية ، ٢٠١٤م.
- الهادي بوقلقول ، الاستثمار البشري وإدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، مارس ٢٠٠٤م .
- هادي نهر ، اللغة العربية وتحديات العولمة ، عالم الكتاب الحديث ، إربد ، الأردن ، ٢٠١٠م .
- الهيئة العامة للاستعلامات ، " بورسعيد الحاضر والمستقبل " ، ٢٠٠١م .

- ياسين الأيوبي ، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية " الواقع والتحديات ،واستشراف المستقبل " ، منشورات مجمع اللغة الأردني ، الموسم الثقافي الثالث والعشرين ، مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ٢٠٠٥م .


[١] انظر : هادي نهر ، اللغة العربية وتحديات العولمة ، عالم الكتاب الحديث ، إربد ، الأردن ، ٢٠١٠م ، ص ٢٥١.

[٢] انظر : عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠١٣م ، ص ٢٥٨ .

[٣] انظر : فلوريان كولماس ، دليل السيسولسانيات ، ترجمة : د.خالد الأشهب ، د. ماجدولين النهيبي ، مركز دراسات الوحدة ، المنظمة العربية للترجمة ، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم ، ط١ ، ٢٠١٩م ، ص ٩٣٢ .

[٤]انظر : المصطفى تاج الدين ، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة ، دار المشرق العربي ، ٢٠١٢م ، ص ١٠٢ .

[٥]محمد مدحت جابر ، فاتن محمد البنا ، جغرافية اللغات ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١١م ، ص ٦٥ .

[٦]محمود إسماعيل صالح ، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ، المقدمة ، ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ٦ .

[٧]محمد مدحت جابر ، فاتن محمد البنا ، جغرافية اللغات ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١١م ، ص ١١٧ .

[٨]عبد العظيم أحمد عبد العظيم ، التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين ، مجلة " التخطيط والسياسة اللغوية " ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ٦٦ .

[٩] محمود إسماعيل صالح ، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ، المقدمة ، ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ٦ .

[١٠]المصطفى تاج الدين ، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة ، دار المشرق العربي ، ٢٠١٢م ، ص ٤٢ .

[١١]محمود إسماعيل صالح ، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ، المقدمة ، ، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الأولى ، محرم ١٤٣٧هـ ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ٦ .

[١٢]للمزيد انظر : محمود فهمي حجازي ، اتجاهات السياسة اللغوية ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، رجب ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٦م ، وانظر :عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية والتخطيط " مسار ونماذج " ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، محرم ١٤٣٩ هـ ، ٢٠١٧م ، وانظر : عبد السلام المسدي ، التخطيط اللغوي والأمن اللغوي ، ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، محرم ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٨م . وانظر: عبد الله البريدي : النخطيط اللغوي " تعريف نظري ونموذج تطبيقي " ، جامعة القصيم ، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، الرياض ، ٢٠١٣م . وانظر : جميس ، أ، طولي فسن ، السياسة اللغوية وتعلم العربية ، ترجمة : محمد خطابي ، مؤسسة الغني ، المملكة المغربية ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

[١٣]عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠١٣م ، ص ٢٥٢ .

[١٤] انظر : أحمد عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، منشورات جامعة الامارات العربية المتحدة ، "كتاب مؤتمر تعزيز دور اللغة العربية في الحضارة والتربية بين الواقع والمأمول " ، د.ت .، ص١ .

[١٥]ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، والزبيدي : تاج العروس ، ومجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط . ، مادة ( ث ، م ، ر ) .

[١٦]حسين بن علي الزراعي ، الاستثمار في اللغة من خلال اقتصاديات اللغة ، سلسلة مباحث لغوية ، " كتاب الاستثمار في اللغة " العدد ٣ ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، ط١، ٢٠١٥م ، ص ١٤/١٣ .

[١٧] أحمد مصطفى عفيفي ، معايير استثمار الأموال في الإسلام ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، بنك دبي الإسلامي ، العدد ١٨٠ ، ١٩٩٥م ، ص ٤٥/٤٤.

[١٨] شوقي أحمد ، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي " دراسة مقارنة " ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤م، ص٨٧ .

[١٩] مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط٣، ٢٠٠٢م ، ص٥٩، ص٧٧ .

[٢٠] محمد هيكل ، بوابات مصر ، سلسلة اقرأ ، سلسلة ثقافية شهرية ، تصدر عن دار المعارف ، القاهرة ط١، ص ١٥٢ .
[٢١]انظر : بورسعيد الحاضر والمستقبل ، إصدار الهيئة العامة للاستعلامات ببورسعيد ، ٢٠٠١م ، ص ١٦ .
[٢٢]انظر : أحمد عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، منشورات جامعة الامارات العربية المتحدة ، "كتاب مؤتمر تعزيز دور اللغة العربية في الحضارة والتربية بين الواقع والمأمول " ، د.ت .، ص١ .
[٢٣]عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠١٣م ،ص٨ .
[٢٤]ينظر : محمد عبد العظيم ، اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي ، مجلة التعريب ، العدد ٤٣ ، دمشق ، كانون الأول ،٢٠١٢م ، ص ١٨٠.
[٢٥]فلوريان كولماس ، اللغة والاقتصاد ، ترجمة :د.أحمد عوض ، مراجعة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٠م ، ص ١٢ .
[٢٦]عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، مرجع سابق ص ٨ . ، ص ٢٤٩ .
[٢٧]انظر : أحمد عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، مرجع سابق ص ٣ .
[٢٨]فلوريان كولماس ، دليل السيسولسانيات ، ترجمة : د.خالد الأشهب ، د. ماجدولين النهيبي ، ص ٢٥٢ .
[٢٩] انظر : علي الهادي الحوات ، التعليم والمعرفة و التنمية " دراسات في المجتمع العربي " ، ط١، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٧م ، ص ٦٣ .
[٣٠]انظر ، علي بن موسى ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع للمجلس الدولي للغة العربية ، كتاب المؤتمر ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع ، المجلس الدولي للغة العربية ، كتاب المؤتمر ، دبي ٢٠١٤م ، ص ١٤٤ .
[٣١] الهادي بوقلقول ، الاستثمار البشري وإدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، مارس ٢٠٠٤م ، ص ١٠٩ .
[٣٢]محمد مراياتي ، اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة ، هيئة الموسوعة العربية " موسوعة العلوم والثقافة " ، دمشق ، ٢٠١٤م ، ص١ .
[٣٣]أحمد عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢ .
[٣٤]أحمد عفيفي ، استراتيجيات الاستثمار اللغوي في عصر العولمة ، المرجع السابق، ص٢ .
[٣٥]حسين بن علي الزراعي ، الاستثمار في اللغة من خلال اقتصاديات اللغة ، سلسلة مباحث لغوية ، " كتاب الاستثمار في اللغة " العدد ٣ ، إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، ط١، ٢٠١٥م ، ص ٢٠وما بعدها . وينظر : ياسين الأيوبي ، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية " الواقع والتحديات ،واستشراف المستقبل " ، منشورات مجمع اللغة الأردني ، الموسم الثقافي الثالث والعشرين ، مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ٢٠٠٥م ، ص ٢٥١ .
[٣٦]عز الدين بوشيخي ، تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من منظور وظيفي ، جامعة أم القرى ، الكتاب الدوري لقسم اللغة العربية بكلية العلوم الإنسانية ، إصدارإلكتروني http:/uqu.edu.sa .
[٣٧]انظر : إبراهيم الحاج يوسف ، دور مجامع اللغة العربية في التعريب ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ط١، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٢م ، ص١٩٤.
[٣٨]انظر : نسيمة سعيدي ، تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بمركز التعليم المكثف للغات بجامعة تلمسان ، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية " الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها العربي والوطني والدولي " ، كتاب المؤتمر ، الجزء ٧ ، ط١، دبي الإمارات ، المجلس الدولي للغة العربية ، ٢٠١٤م ، ص ٥٥١ .
[٣٩]عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، مرجع سابق ص ٨ .
[٤٠] انظر : محمد المراياتي ، أثر اللغة العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصادي العربي ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط ، ٢٠٠٢م ، ص٢١،٢٠ .
[٤١]ينظر : فلوريان كولماس ، دليل السوسيولسانيات ، ترجمة :د.خالد الأشهب ، د. ماجدولين النهيبي ، مركز دراسات وحدة المنظمة العربية للترجمة ، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٩م، ص ٢٥١ .
[٤٢]انظر : إبراهيم الحلاشة ، مشاريع تطبيقية تنموية لمركز العربية الدولي في خدمة العربية ، " بحث في كتاب ( الرؤى والتجارب ) ، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول باستنابول ، تحرير د.خالد حسين أبو عمشة وآخرين ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، عمان ، عام ٢٠١٥م، ص١٢٨ .

[٤٣] للمزيد ينظر : جميس . أ ، تولي فسن ، السياسة اللغوية وتعلم اللغة ، ترجمة : محمد خطابي ، مؤسسة الغني ، المغرب ، ط١، ٢٠٠٧م ، وينظر : عبد الله البريدي ، التخطيط اللغوي " تعريف نظري ،ونموذج تطبيقي " ، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية ، جامعة القصيم ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية ، الرياض ، ٢٠١٣م .

[٤٤]محمود كامل الناقة ، فتحي علي يونس ، المنهج التوجيهي لتعليم أبناء الجاليات الإسلامية التربية الإسلامية واللغة العربية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، الإيسسكو ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م، ص٤ .

[٤٥] ينظر : ناصر بن علي إدريس ، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في نشر التعليم الإسلامي واللغة العربية " دراسة تقويمية " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام ، ١٤٣٨هـ .

[٤٦]انظر عبد القادر الفاسي الفهري ، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، دار الكتاب الجديد ، المتحدة ، ط١، ٢٠١٣م، ص١١٣ .

[٤٧]علي بن سيف العوفي ، نبهان بن حارص الحراصي ، الفجوة الرقمية اللغوية " دراسة العوامل المؤدية إلى إخفاق الباحثين والأكاديميين العرب في تعزيز الأرصدة المعلوماتية الإلكترونية " ، مجلة دراسات المعلومات ، العدد ٨ ، جمادى الأولى ١٤٣١هـ - مايو ٢٠١٠م ، ص ١ .

[٤٨]انظر : عبد اللطيف حمزة ، الإعلام في حرب السويس ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد الخامس ، إبريل ١٩٦٣م ، ص ٩٧ .

[٤٩] انظر : ألفريد فرج ، صوت مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

[٥٠]انظر : سيد خاطر ، " يا عزيز عيني " قراءة نقدية ، الأخبار ، ع ١٤/يونية /٢٠٠٦م، ص ٢٠ .

[٥١] ستراتيس تسيركاس ، نور الدين بومبة ، ترجمة يني ميلا خرينودي ، مصر في الأدب اليوناني ، دار المحروسة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

[٥٢] ينظر : إحسان عبد القدوس ، " لا تطفئ الشمس " ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، وينظر : يوسف السباعي : " نادية " ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

[٥٣] ينظر : صلاح جاهين ، " عن القمر والطين " ، سلسلة الروائع ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٨م، ص٧٦،٧٧.

[٥٤]ينظر : فايزة محمد محود خطاب ، " قناة السويس بين التطهير والتطوير " ، بحث ضمن كتاب : ( قناة السويس " الماضي والحاضر والمستقبل ) ، الهيئة العامة للاستعلامات ،والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ط١، ٢٠٢٠م ، ص ٣٨٠.